

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كنفاز

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

«شنوف شعيب»

من إعداد الطلبة:

➤ عصوني أمال

➤ برديوي نورة

رقم المذكرة: 171

السنة الجامعية: 2021/2022

جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كنفاز

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

« شنوف شعيب »

من إعداد الطلبة:

➤ عصوني أمال

➤ برديوي نورة

رقم المذكرة: 171

السنة الجامعية: 2021/2022م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

أما بعد وقبل كل شيء أحمد الله الذي يسر دربي وارفق بالنجاح دربي،

أشكر الله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

أتقدم بجزيل شكري وامتناني للأستاذ الدكتور "شنوف شعيب" على تفضله بالإشراف على هذا العمل

المتواضع بخبرته الواسعة وكل ما قدمه لي من نصائح قيمة وتوجيهات سديدة

رزقك الله من فضله على جميع إرشاداتك وتوجيهاتك

كما نتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الكرام في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير بجامعة امحمد

بوقرة بيومرداس-خاصة أولئك الذين زرعوا فينا الثقة بالنفس وعلمونا طريق الوصول إلى أهدافنا وتركوا فينا

أثر لن ننساه وسيبقى معنا لنكمل مسارنا وطريقنا في العلم والحياة

والى كافة عمال الكلية خاصة قسم العلوم المالية والمحاسبة.

كما لا يفوتني شكر صديقتي ورفيقة دربي إلى قدوتي في تعلم الصبر والكفاح وصاحبة الإرادة ...

الى المثابرة "رانية دوداح" حفظك الله ورعاك ويسر لكي طريق العلم

كما لا يفوتنا شكر جميع العاملين في المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كغاز بيومرداس، فردا فردا من

حارس البوابة إلى "م. مهيرة"، ونخص بالشكر أيضا السيدة " كيتوس " و "ح. هاجر"

شكرا جميعا على حسن معاملتكم أولا وعلى المعلومات والتوجيهات القيمة.

ثم جزيل الشكر لكل من ساندنا وأعاننا على إتمام هذا العمل من أساتذة وزملاء خاصة زميلتي

"نورة برديوي" التي شاركتني هذا العمل

وفي الأخير وفق الله الجميع لما فيه خير في الدنيا والآخرة، وآخر دعوانا

أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

"وقل ربي زدني علما"

الحمد لله الذي وفقني لهذا وما كنت لأصل لولا تيسير منه والصلاة
والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه الى من لا يمكن للأرقام ان
تحصي فضله الى من امد الي يد العون والعطاء دون حساب

"والدي أدامه الله لي"

الى التي حملتني وهن على وهن تسعة أشهر وعمرتني بحنانها وكانت
سندا لي في دربي وحياتي وعلمتني أن الدنيا كفاح وتحدي والحياة
مبادئ وأخلاق رمز العفة تلك

"أمي حفظها الله"

الى اخوتي قرة عيني الذين لا املك سواهم "وليد، ريان، ايمن"

والى جميع عائلة برديوي وأقنو كبيرهم وصغيرهم

الى الأصدقاء الذين جمعتنا أيام الجامعة كنا غرباء وأصبحنا اعز
الأصدقاء "سعاد، امال، سليمة"

والى جميع اساتذتي خاصة الأستاذة "زعموم"

والى كل طلبة الدفعة السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق دفعة 2022

والى كل من ساعدني ولو بكلمة من قريب أو بعيد

برديوي نورة



الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أهدي هذا العمل إلى حبيبة قلبي، سندي وقوتي باب جنتي أُمي الغالية لو جمعت كل حروف العالم ما وصفت ما أحمله بقلبي لها جزاك الله جنة الفردوس

إلى الذي سقاني الأخلاق وحب العمل الذي وضع جهده وأمواله كلها في سبيل أن أصل إلى هذا اليوم سقاك الله عن كل حبة عرق شربة من مكة لا تظماً بعدها أبدا

إلى التي أفخر بها أختي ربيعة وكتاكتها "عبد الله وعبد الرحمان" حفظهم الله ورعاهم دمتي لهم سنداً عظيماً...

إلى إخوتي "يونس، خديجة، سيد علي، أمينة، أيوب" دمت السند والفخر إلى من هم بمثابة السراج المنير وأعز الأصدقاء لقلبي، إلى من عرفهم الزمان ورسخهم في دنيا النسيان

"رانية، هدى، نورة، سعاد، سليمة"

أهدي نجاحي هذا إلى عائلة "عصوني" و"ربوح" فردا فردا إلى زملائي وزميلاتي تخصص محاسبة وتدقيق عامة أنتم أجمل دفعة 2021/2022

إلى نفسي التي سهرت وقاومت لتقطف اليوم ثمار التعب وأخيرا إلى كل من شجعني وساندني في مواصلة دراستي إلى كل من ذكرهم القلب ونسيهم القلم

عصوني آمال

الملخص

المخلص

يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات، مما يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار للمؤسسة الاقتصادية والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها لمعرفة أدائها إن كان جيد أم لا من خلال إعتقاد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك لتحليل القوائم المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كنفاز ببومرداس، حيث أظهرت نتائج الدراسة تراجع أداء المؤسسة خلال سنوات الدراسة وهذا ما تم ملاحظته من خلال تقييم مختلف النسب المالية لعدة سنوات، واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، إتخاذ القرار، أدوات التحليل المالي، نماذج التنبؤ.

Résumé :

L'analyse financière est une méthode et un outil efficace pour prendre des décisions, ce qui aide le directeur financier à diagnostiquer la situation financière de l'institution. Cette étude vise à mettre en évidence comment utiliser les outils d'analyse financière dans le processus de prise de décision de l'institution économique et divulguer sa politique et les circonstances qu'il traverse pour savoir si ses performances sont bonnes ou pas en adoptant l'approche descriptive dans l'aspect théorique et l'approche par étude de cas dans l'aspect pratique, afin d'analyser les états financiers de l'institution à l'aide d'outils d'analyse financière.

Travers l'étude de terrain que nous avons menée à la corporation nationale de l'industrie de canaux à boumerdes, les résultats de l'étude ont montré une baisse des performances de l'institution au cours des années d'études, cela a été constaté. En évaluant divers ratios financiers et en prenant les décisions correctives nécessaires pour atteindre les objectifs fixés.

Les mots-clés : l'analyse financière, la prise de décision, outils d'analyse financière, des états financiers.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	الملخص
IV	فهرس المحتوى
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات والرموز
أ-د	مقدمة
42-1	الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
3	المطلب الأول: مضمون التحليل المالي
8	المطلب الثاني: مقومات ومجالات التحليل المالي
10	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
12	المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي
13	المبحث الثاني: ماهية إتخاذ القرار
13	المطلب الأول: تعريف إتخاذ القرار وتصنيفاته
16	المطلب الثاني: عناصر عملية إتخاذ القرار
17	المطلب الثالث: مراحل عملية إتخاذ القرار
18	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار
20	المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في إتخاذ القرار
21	المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي
21	المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في عملية إتخاذ القرار
27	المطلب الثالث: دور النسب المالية في عملية إتخاذ القرار
39	المطلب الرابع: دور نماذج التنبؤ في عملية إتخاذ القرار
42	خلاصة الفصل

79-44	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لمؤسسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كنفاز ببومرداس
45	تمهيد
46	المبحث الأول: تقديم المؤسسة
46	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة
47	المطلب الثاني: ميدان نشاط المؤسسة محل الدراسة
48	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة ومهامها
51	المبحث الثاني: دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار في مؤسسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كنفاز
51	المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة
57	المطلب الثاني: تحليل وتقييم مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة
62	المطلب الثالث: تحليل وتقييم النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة
74	المبحث الثالث: تطبيق نماذج التنبؤ للمؤسسة محل الدراسة
74	المطلب الأول: تطبيق نموذج kida على المؤسسة محل الدراسة
76	المطلب الثاني: تطبيق نموذج sherrod على المؤسسة محل الدراسة
77	المطلب الثالث: تطبيق نموذج Altman على المؤسسة محل الدراسة
79	خلاصة الفصل
80	الخاتمة
84	قائمة المراجع
90	الملاحق

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حالات تغير الخزينة	27
02	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنة 2017	51
03	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنة 2018	52
04	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنة 2019	53
05	جدول حساب النتائج للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات خلال سنوات 2019 2018 2017	55
06	كيفية حساب رأس مال العامل FR من اعلى الميزانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	57
07	كيفية حساب راس مال العامل FR من أسفل الميزانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	58
08	كيفية حساب راس مال العامل الخاص للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	59
09	كيفية حساب راس مال العامل الإجمالي للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	59
10	كيفية حساب راس مال العامل الأجنبي للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	60
11	كيفية حساب إحتياج راس مال العامل BFR للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	61
12	كيفية حساب الخزينة TR للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	61
13	كيفية حساب نسبة السيولة العامة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	62
14	كيفية حساب نسبة السيولة السريعة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	63
15	كيفية حساب نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	63

16	كيفية حساب نسبة مجموع الأصول للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	64
17	كيفية حساب نسبة الأصول المتداولة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	65
18	كيفية حساب نسبة دوران المدينين للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	65
19	كيفية حساب نسبة دوران الدائنين للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	66
20	كيفية حساب نسبة التمويل الخارجي للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	67
21	كيفية حساب نسبة التمويل الدائم للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	68
22	كيفية حساب نسبة المويل الخاص للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	68
23	كيفية حساب نسبة الاقتراض للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	69
24	كيفية حساب نسبة الالتزامات الى حقوق الملكية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	70
25	كيفية حساب نسبة المردودية المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	71
26	كيفية حساب نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	71
27	كيفية حساب نسبة المردودية التجارية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	72
28	كيفية حساب نسبة تغطية النقدية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	73
29	كيفية حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	73
30	كيفية حساب نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	74
31	تطبيق نموذج kida على المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كغاز	74
32	تطبيق نموذج sherrod على المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كغاز	76
33	تطبيق نموذج Altman على المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات	77

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أنواع التحليل المالي	07
02	مجالات التحليل المالي	09
03	الأطراف المستفيدة من التحليل المالي	12
04	تصنيف القرارات	16
05	القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي	29
06	الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة	50
07	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	52
08	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	53
09	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	54
10	التمثيل البياني لرأس مال العامل FR	58
11	التمثيل البياني لرأس مال العامل الإجمالي	60
12	تمثيل بياني يوضح التطورات المالية لسنوات 2017 2018 2019	62
13	التمثيل البياني لنسب السيولة خلال سنوات 2017 2018 2019	64
14	التمثيل البياني لنسب النشاط خلال سنوات 2017 2018 2019	67
15	التمثيل البياني لنسب التمويل خلال سنوات 2017 2018 2019	69

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان
01	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات جانب الأصول سنة 2017
02	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات جانب الخصوم سنة 2017
03	جدول حساب النتائج للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنة 2017
04	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات جانب الأصول سنة 2018
05	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات جانب الخصوم سنة 2018
06	جدول حساب النتائج للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنة 2018
07	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات جانب الأصول لسنة 2019
08	الميزانية المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات جانب الخصوم لسنة 2019
09	جدول حساب النتائج للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنة 2019
10	جدول تغيرات الخزينة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنتي 2017 و 2018
11	جدول تغيرات الخزينة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات سنتي 2018 و 2019

قائمة الاختصارات والرموز:

الإختصار/الرمز	المعنى
FR	رأس مال العامل
BFR	إحتياج رأس مال العامل
TR	الخزينة

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، حيث أصبح ملزماً على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقييم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها، و بيان جوانب القوة والضعف فيها.

بالإضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية اتخاذ القرارات في عالم تزايدت فيه المنافسة وحالة عدم التأكد ولذلك فإن القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الإستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على متخذ القرار القيام بها اعتماداً على الخبرة الذاتية، دون دعمها بنتائج التحليل المالي وتوقعاته، خاصة وأن النجاح والتقدم يجب أن يكون وليد حظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها تأثير، ولذلك لا يدلها من تخطيط نشاطها للفترة المقبلة، وهذا يعني عدم إتخاذ أي قرار إداري إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية حتى يتسنى للمدير المالي إكتشاف نقاط القوة وإستغلالها أحسن إستغلال، و تحديد مواطن لاتخاذ الإجراءات الصحيحة اللازمة.

❖ إشكالية الدراسة:

أصبحت عملية إتخاذ القرار في المؤسسات الاقتصادية أمراً ضرورياً، ومن ثم أصبح ملزماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخماً من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة والإستفادة منها في إتخاذ القرارات الإدارية اللازمة، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي:

ما هو دور التحليل المالي في عملية إتخاذ القرارات داخل المؤسسة؟

ولتعميق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هو التحليل المالي وفيما تتمثل خصائصه وأهميته؟
- 2- كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار؟
- 3- ماهي أدوات التحليل المالي الأكثر شيوعاً؟
- 4- كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار بالمؤسسة محل الدراسة كمنغاز؟

❖ فرضيات الدراسة:

- 1- تكمن أهمية التحليل المالي في دوره الذي يساعد المسير المالي في إتخاذ القرارات؛
- 2- تمثل أدوات التحليل المالي الركيزة الأساسية لدعم قرارات المؤسسة؛
- 3- لا تستخدم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المؤشرات المالية لإتخاذ القرار؛
- 4- لا يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في إتخاذ القرارات بالمؤسسة محل الدراسة.

❖ أسباب الدراسة:

يعود سبب اختيارنا لهذا البحث إلى الأهمية التي يكتسبها من معلومات ومعطيات سمحت لنا باختيار هذا الموضوع، نوجزها فيما يلي:

- 1- التعرف والإحاطة بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها؛
- 2- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه؛
- 3- مكانته لدى المؤسسات الاقتصادية واهتمامهم به.

❖ أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بعد تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية لاتخاذ القرار؛

- 1- التعريف بالتوازن المالي وعرض موجز لمؤشراتته؛
- 2- التطرق لبعض نماذج التنبؤ وإسقاطها على مؤسسة كغاز.

❖ أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة والتي تتجلى في النقاط التالية:

- 1- تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسات الجزائرية الذي يدعم عمليات اتخاذ القرار ويخدم الأطراف المتعاملة معها بإعطائهم الصورة الحقيقية عنها؛
- 2- مدى فعالية تقنيات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛
- 3- التحليل المالي أداة ووسيلة مهمة لاتخاذ القرار؛
- 4- إمكانية استفادة الباحثين والمؤسسات من هذه الدراسة.

❖ حدود الدراسة:

تم تحديد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود من أجل معالجة الإشكالية ويمكن إيجازها فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمت دراسة الحالة في المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كغاز ببومرداس.
- **الحدود الزمانية:** اقتصرت دراستنا على دور التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية، وتم إختيار المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كغاز ببومرداس، وكانت فترة التربص من

فيفري إلى ماي وكان الهدف من هذا التريص تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة والتعرف على الوضعية المالية لها خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى 2019، بغية الإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى إستنتاجات علمية، بناء على المعلومات والبيانات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

❖ صعوبات الدراسة:

- 1- عدم وجود مصادر كافية للدراسة وعدم حداثتها؛
- 2- عدم امتلاك القدرات المادية اللازمة؛
- 3- عدم امتلاك الوقت الكافي لإنجاز البحث العلمي.

❖ أدوات ومنهج الدراسة:

سوف نستعمل في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة، حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض وتحليل جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف المفاهيم حول التحليل المالي وكيفية إستخدام التحليل المالي في عملية إتخاذ القرارات، أما الجانب التطبيقي فسنعتمد فيه على المنهج التحليلي كأداة لدراسة القوائم المالية وتحليل المعلومات والوثائق وإعطاء النتائج المتوصل إليها. بالنسبة للجانب النظري: فقد اعتمدنا في دراستنا هذه على:

- الكتب؛
- أطروحات الدكتوراه؛
- مذكرات ورسائل ماجستير؛
- المجلات والمطبوعات الجامعية؛
- مواقع الانترنت.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على:

- الوثائق المحاسبية للمؤسسة محل الدراسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كغاز بومرداس.

❖ الدراسات السابقة:

1- دراسة رحيش سعيدة 2020: أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس بعنوان " قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين -دراسة ميدانية -عينة من شركات التأمين خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018": تتمحور الإشكالية الرئيسية حول ما مدى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين الجزائرية باستعمال التحليل المالي الحديث ؟ حيث تناولت الباحثة في دراستها هذه أربعة فصول، تطرقت في الفصل الأول إلى إعداد وعرض القوائم المالية في شركات التأمين، أما الفصل الثاني فقد خصص لتحليل القوائم المالية لشركات التأمين، إذ تضمن الفصل الثالث استخدام التحليل المالي الحديث للتنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين، خصصت الفصل الأخير للدراسة الميدانية والتي أسقطت

الباحثة فيه الدراسة النظرية على عينة من شركات التأمين المتمثلة في CCR و Alliance و Cach و Assurances .

2- دراسة هادف باسمينة 2017: أطروحة ماستر، جامعة الجزائر بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة ميدانية- خلال الفترة الممتدة من 2013 الى 2015"، التي تمحورت اشكالياتها حول كيف يتم استخدام التحليل المالي لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها؟ إذ تناولت الباحثة في دراستها هذه فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تطرقت في الفصول النظرية إلى تقديم عام للتحليل المالي والأدوات المستعملة فيه، أما في الفصل التطبيقي حاولت إسقاط ما تم التطرق له في الجانب النظري واختارت مؤسسة نפטال وقامت بتحليل وضعيتها المالية.

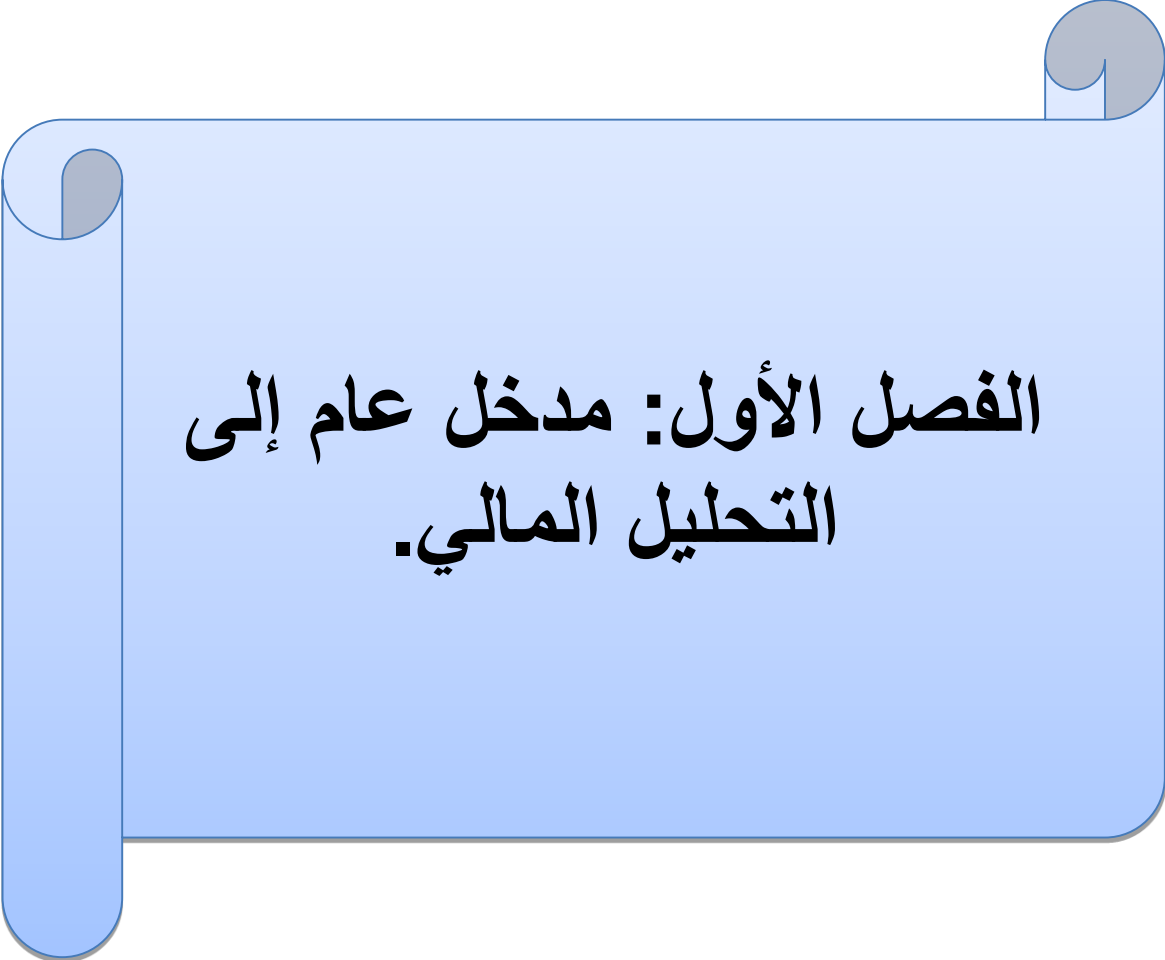
3- دراسة فريدة جواني 2020: أطروحة ماستر، جامعة أم البواقي بعنوان "التحليل المالي المعمق كأداة لتفعيل إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة- خلال سنة 2017 و 2018": تدور الإشكالية الرئيسية للدراسة حول إلى أي مدى يمكن اعتبار التحليل المالي المعمق كأداة لتفعيل إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية؟ والتي تناولت الباحثة للإجابة عنها جانبين نظريين تطرقت من خلالهم إلى إستراتيجية المؤسسة وكيفية اتخاذ القرار الاستراتيجي وماهية التحليل المالي المعمق، وجانباً تطبيقياً تم فيه إسقاط الجوانب النظرية على مؤسسة سونلغاز بأم البواقي محل الدراسة، وأسفرت النتائج على ان المؤسسة تطبق عدة استراتيجيات في تشخيص وضعيتها المالية.

4- دراسة لزعر محمد سامي 2012: أطروحة ماجستير، جامعة قسنطينة، بعنوان "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة- خلال الفترة 2009/2010: تمحورت الإشكالية الرئيسية لدراسته حول هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟ اعتمد في دراسته هذه على ثلاث جوانب جانبين نظريين تطرق فيهم إلى القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي وعموميات حول التحليل المالي، أما الجانب التطبيقي فقد خصصه للدراسة الميدانية التي أسقطها على مؤسسة صيدال الأم.

❖ هيكل الدراسة وتقسيماتها:

لإنجاز هذه الدراسة والإجابة على إشكاليتنا قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين نستعرضهما كالآتي:
الفصل الأول: تناولنا فيه مضمون التحليل المالي واتخاذ القرار ويتم فيه عرض أهم مؤشرات التوازن المالي الأكثر استعمالاً، والنسب المالية بأنواعها، كما تطرقنا فيه إلى بعض نماذج التنبؤ، في هذا الفصل سيكون لدينا نظرة شاملة عن الموضوع محل الدراسة وجوانبه النظرية.

الفصل الثاني: خصص للدراسة الميدانية وفيه تم أخذ عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات ببومرداس، وتناولنا فيه تشخيص وضعيتها المالية بتحليل قوائمها المالية (باستعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية)، وتطبيق نماذج التنبؤ عليها لاختبار إمكانية وجود مخاطر لحدوث الفشل المالي في المستقبل.



الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدم لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية، ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة ومدى قربها وبعدها من التعثر المالي الذي قد تواجهه المؤسسة خلال فترة حياتها، دفع الباحثين لإستخدام تقنيات وأدوات التحليل المالي. من هذا المنطق يسعى هذا الفصل إلى توضيح التحليل المالي وعلاقته باتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

حيث قسم إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: ماهية إتخاذ القرار.

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في إتخاذ القرار

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع الإدارة المالية، حيث يسمح بتحديد الوضعية المالية الحالية للمؤسسة لتمكنها من تقدير الوضعيات المستقبلية لها، فلم يعد يقتصر فقط على تحليل القوائم المالية بل إتسع ليشمل تحديد الإمكانيات التي تتلائم مع نشاط المؤسسة وضمان بقائها ومدى سلامة مركزها المالي والدقة في الحصول على المعلومات بهدف الوصول إلى تحليل مالي الذي يساعد على اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

فقد تناولنا في هذا المبحث أربعة مطالب تطرقنا فالمطلب الأول إلى مضمون التحليل المالي، وفي المطلب الثاني تطرقنا إلى مقوماته ومجالاته في حين خصصنا المطلب الثالث إلى الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، وفي الأخير تناولنا نتائج التحليل المالي.

المطلب الأول: مضمون التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم التحليل المالي وخصائصه، أهدافه، أهميته، والأنواع التي ينقسم إليها التحليل المالي.

الفرع الأول: تعريف التحليل المالي

تعددت واختلفت الآراء التي حاولت تحديد مفهوم وظيفة التحليل المالي وفيما يلي سنحاول إبراز أهمها:

التعريف 01:

التحليل المالي يتمثل في معالجة ودراسة المعلومات المحاسبية والمالية المرتبطة بالمؤسسة بهدف القيام بتشخيص لوضعيتها المالية وتحديد نقاط الضعف والقوة بها والفرص والتحديات التي يمكن أن تؤثر عليها سلباً أو إيجاباً¹.

التعريف 02:

التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو عدة فترات ماضية قصد تقويم المعلومات التي تفيدها واستنتاج بعض المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها عن فترات مستقبلية².

التعريف 03:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب

¹ رتيبة رزاز وعبد الكريم الطيف، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية في التحليل المالي، تخصص إدارة مالية قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2019، ص 13.

² سميرة تبة وشعيب شنوف، ومعايير الإبلاغ دور المعايير المحاسبية المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB، مذكرة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2014، ص 42.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح البيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار¹.

من خلال التعاريف السابقة يتم إستنتاج بأن التحليل المالي

الفرع الثاني: خصائص التحليل المالي

يتميز التحليل المالي بالعديد من الخصائص من بينها²:

- يعد التحليل المالي نشاطا يسعى إلى تحويل البيانات المالية الخاصة بالقوائم المالية إلى مجموعة من المعلومات المستخدمة في إ اتخاذ القرارات؛
- يتضمن التحليل المالي كافة النشاطات في المستويات الإدارية المتنوعة؛
- لا يعتمد التحليل المالي على بيانات محدودة من قائمة مالية واحدة، بل يشمل كافة القوائم المالية مثل الدخل والميزانية.

الفرع الثالث: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الإستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع³.

ويمكن حصر أهداف التحليل المالي فيما يلي:

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- ✓ تقييم البيانات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة؛
- ✓ الإستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم؛
- ✓ البحث عن شروط التوازن المالي في المدى القصير والبعيد؛
- ✓ إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسة المالية؛

¹ محمد عبد السلام أحمد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم العالي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2018، ص 24.

² <https://mawdoo3.com>، 01/05/2022 12:30,PM.

³ محمد سامي لزعر، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أطروحة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2012، ص 74.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

- ✓ تقييم القدرة على الادخار وبالتالي على الإستثمار؛
- ✓ وضع استراتيجيات جديدة والتخطيط.

الفرع الرابع: أهمية التحليل المالي

تبرز أهمية التحليل المالي باعتباره أحد مجالات المعرفة الإجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق المراقبة الجيدة على إستخدام الموارد المالية المتاحة في المشروع، وهو بالتالي يعتبر أحد الأدوات العلمية من قبل إدارة الشركة لمراقبة أنشطة الشركة، من خلال توضيح العلاقة بين البيانات المالية و التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية محددة، أو فترات زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على أداء المشروع والهيكل المالي العام للمشروع، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات المختلفة التي تطرحها جهات معينة، المستثمرون، الدائنون، الجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشروع¹.

ويمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي²:

- معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة؛
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة (إتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم).

الفرع الخامس: أنواع التحليل المالي

هناك أنواع مختلفة من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمدها في طريقة التحليل نتطرق لبعض منها فيما يلي³:

أ- حسب الجهة القائمة بالتحليل:

هو التحليل الذي يقوم به إما جهة داخلية أو خارجية وتعني الداخلية الإدارة المالية للمؤسسة المسؤولة عن أداء المهام والوظائف المالية والتي نجد من أهمها التحليل المالي للمركز المالي للمؤسسة.

¹ وليد ناجي الحياي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص، ص 61، 59.

² فريدة جواني، التحليل المالي المعمق كأداة لتفعيل إستراتيجية المؤسسات الإقتصادية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، أطروحة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2020، ص 40.

³ سعيذة رحيش، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين - دراسة ميدانية - أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2020، ص، ص 56، 57.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

أما التحليل الخارجي فتقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالمؤسسات المالية والمصرفية والغرف التجارية والصناعية والمكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

ب- حسب الزمن:

وينقسم إلى نوعين من التحليل رأسي ثابت وتحليل متغير، يتم في النوع الأول من التحليل بتحليل كل قائمة مالية، بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

أما النوع الثاني من التحليل فيهتم بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترة زمنية محددة يتميز بالحركة.

ت- حسب الهدف من التحليل:

هناك العديد من الأهداف التي يمكن توظيف التحليل المالي لبلوغها نذكر أبرزها:

- التحليل لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير والطويل؛
- التحليل لتقييم ربحية الشركة والأداء التشغيلي لها؛
- التحليل لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

ت- حسب الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تقسيم التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي¹:

1- التحليل المالي القصير المدى:

تستخدم المؤسسة هذا النوع من التحليل في قياس قدراتها وإنجازاتها خلال فترة زمنية قصيرة وعادة ما يطلق عليه بتحليل السيولة، لتركيزه على قابلية المؤسسة على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية.

2- التحليل المالي الطويل المدى:

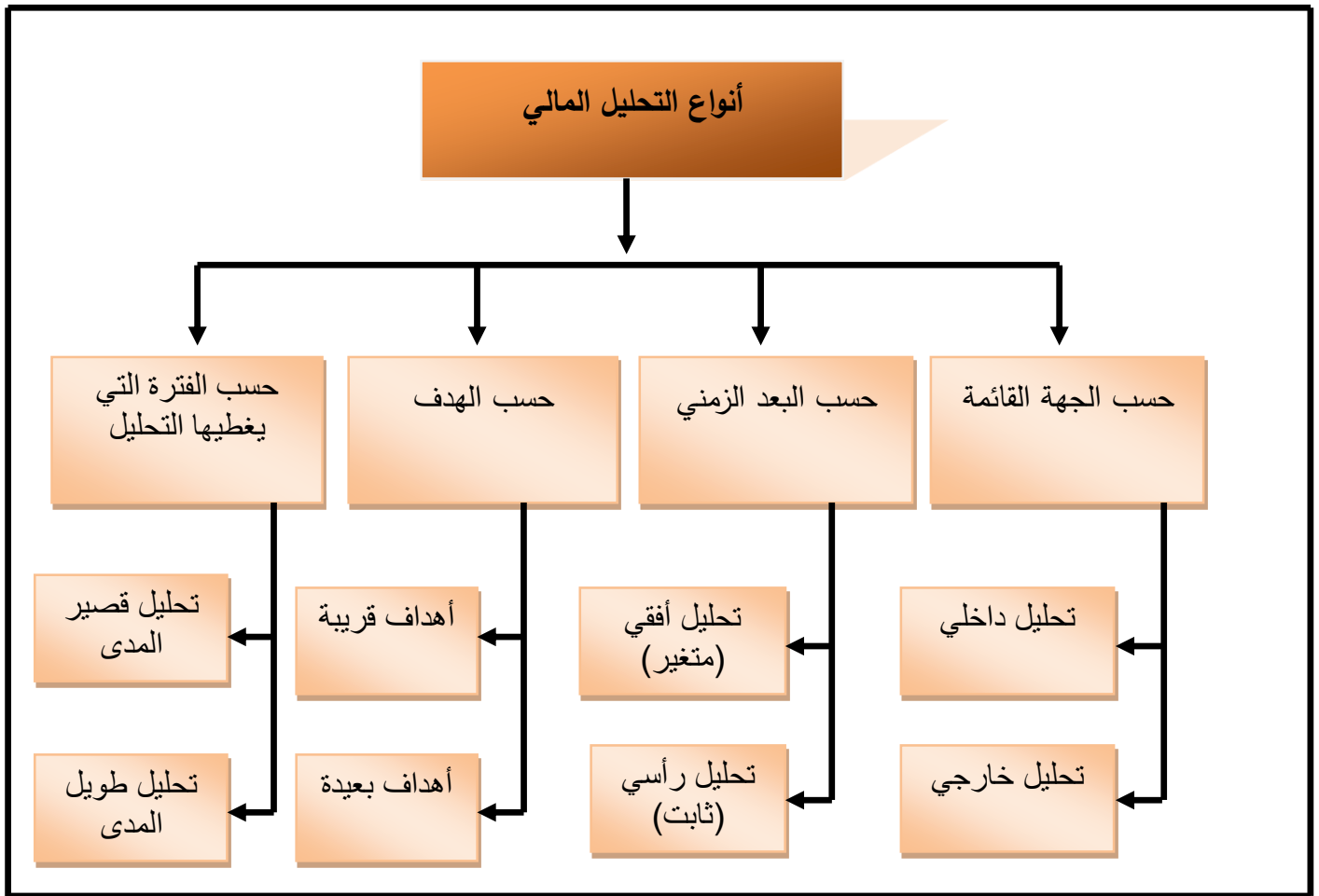
يتناول التحليل المالي طويل المدى هيكل المصادر والاستخدامات الطويلة المدى، وقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح التي تسمح لها بتسديد أقساط الديون المستحقة مع فوائدها في آجالها المحددة، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح وتأثير ذلك على أسعار أسهمها في الأسواق المالية.

والشكل التالي يمثل أنواع التحليل المالي.

¹<https://elearning.centre-univ-mila.dz>, 02/06/2022, 02:00pm.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

الشكل رقم (01): أنواع التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المطلب الثاني: مقومات ومجالات التحليل المالي

1 - مقومات التحليل المالي:

كي تتجس عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها المنشودة لآبد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لآبد من مراعاتها، وتتووع هذه الشروط حيث منها المتعلقة بالمحلل المالي نفسه وأخرى متعلقة بالأساليب والأدوات التي يستعملها¹.

ويمكن تلخيص مقومات التحليل المالي فيما يلي²:

- عدم تحيز المحلل المالي وأن يكون هدفه إظهار الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها؛
- أن يتبع المحلل المالي عند قيامه في عملية التحليل بالأسلوب العلمي، لجمع البيانات والتي تتناسب مع أهداف عملية التحليل؛
- يجب على المحلل المالي بإبداء رأيه في نتائج التحليل المالي بكل موضوعية ودقة موضحا الأسباب والمؤشرات فضلا على إعطاء التوصيات والاقتراحات.

إضافة إلى المقومات السابقة يجب تحقيق ما يلي³:

- العمل على تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي وتقييم الوضعية المالية ومدى إستطاعة المؤسسة على تحمل نتائج الفروض؛
- ضرورة أن يكون من يقوم بالتحليل مؤهلا لهذه المهمة؛
- القيام بالتفسير السليم لنتائج التحليل المالي أي الوصول إلى نتيجة غير قابلة للتأويل والتحريف.

2-مجالات التحليل المالي:

تتعدد مجالاته بتعدد الأهداف المعدة لأجله ويتم إنجازها فيما يلي⁴:

¹ محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 4.

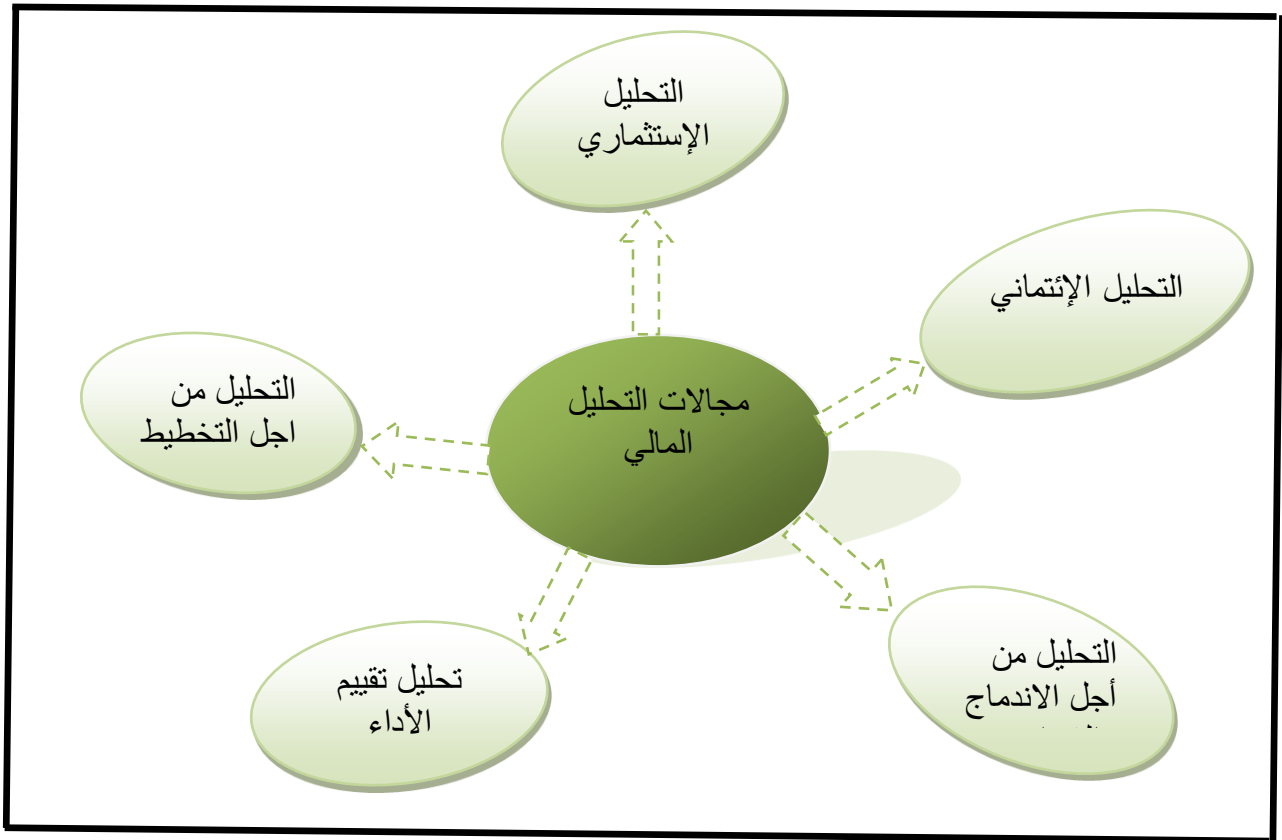
² أحمد غازي طاهر، مدى إستخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات تخطيطية، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت الأردن، 2015، ص 10.

³ فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الكويت، 2016، ص، ص26، 27.

⁴ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص،

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

- ❖ **التحليل الإستثماري:** يهدف إلى معرفة العائد على الإستثمار، وهيكله الأموال الدائمة ومعرفة مديونية الشركة على المدى الطويل، والسيولة في المدى القصير.
 - ❖ **التحليل الإئتماني:** يهدف إلى معرفة الأخطار المحتملة والتي يمكن أن يواجهها المقرض (البنوك، المؤسسات المالية ...) وعلاقته مع المقترض، تقييمها وإتخاذ القرارات إنطلاقاً من عملية التقييم.
 - ❖ **تحليل الاندماج وال شراء:** يهدف هذا التحليل إلى تقييم أصول الشركة المزمع شراؤها في حالة اندماج شركتين في شركة واحدة مع زوال الشخصية القانونية لكل منهما.
 - ❖ **تحليل تقييم الأداء:** يشمل تحليل الربحية أو المردودية كفاءة إدارة الشركة والأداء المالي لها، بالإضافة إلى السيولة وإتجاهات النمو.
 - ❖ **التحليل من أجل التخطيط:** يعتبر التخطيط الإستراتيجي ضروريا لكل شركة تريد البقاء في المنافسة خاصة في ظل التقنيات المستمرة التي تتعرض لها الأسواق.
- الشكل رقم(02): مجالات التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الإهتمام بالتحليل المالي بما يلي:

أ- إدارة المنشأة:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام)، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذ يعتبر التحليل المالي أداة من أجل:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
- تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

ب- أصحاب المنشأة (المشروع): وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الإقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن إهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستمرة، وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية.

الجارية بانتظام، كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم¹.

ج- الدائنون:

تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين²:

1- الديون طويلة الأجل:

¹ياسمينه هادف، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة ميدانية في مؤسسة نفطال، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2017، ص، ص 23، 24.

²عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص، ص 17، 18.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن إهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

2- الديون قصيرة الأجل:

إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ إستحقاقه لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل راس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

د- جهات أخرى¹:

1- الغرف التجارية والصناعية:

حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الإقتصادية في القطاع الواحد بهدف إستخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

2- أجهزة التخطيط:

وتظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على إعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المتحصلة من نتائج التحليل المالي.

3- المستثمرون المحتملون:

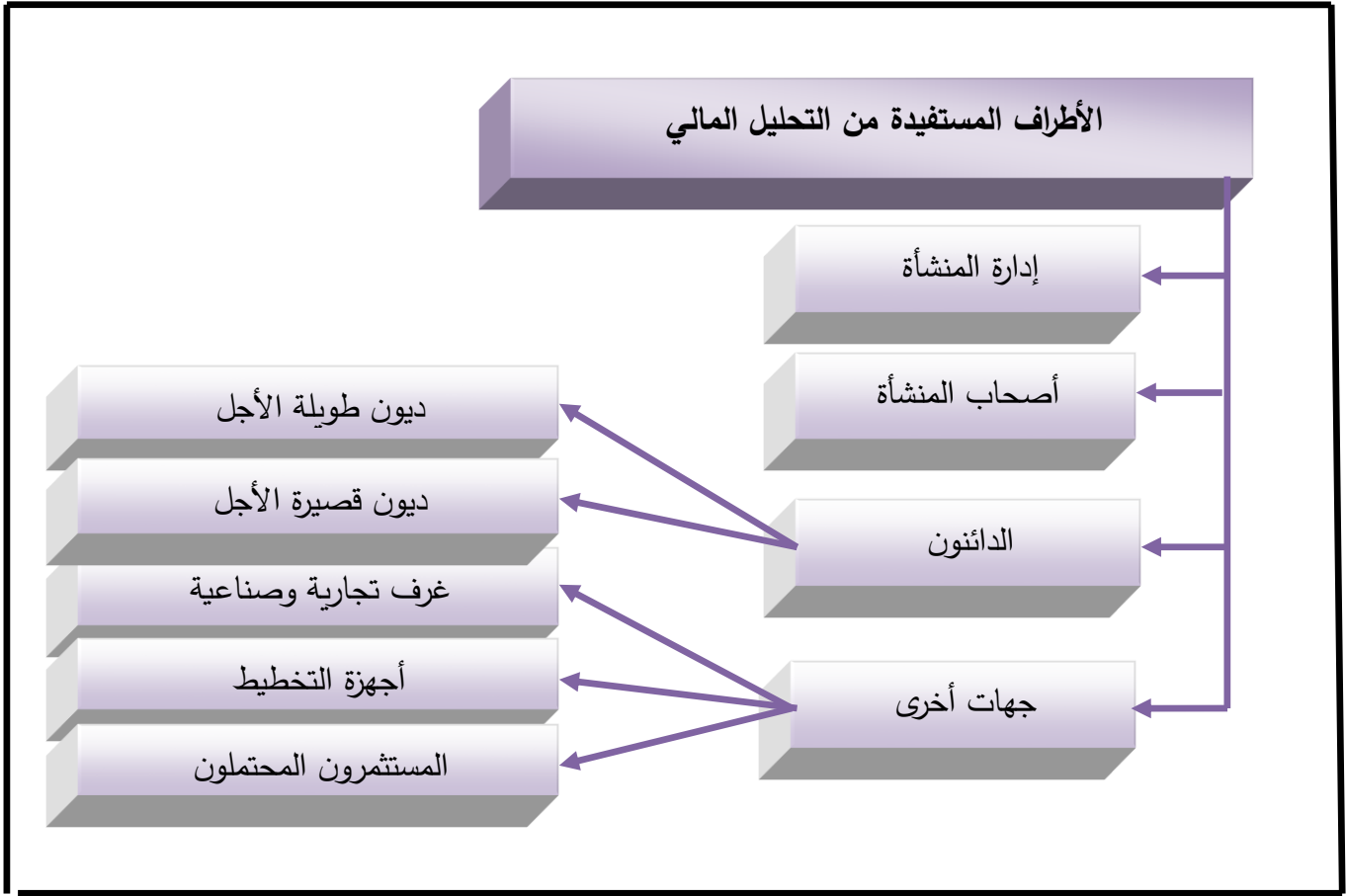
لغرض دراسة إمكانية إستثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.

وسنقوم بتلخيص الأطراف المستفيدة من التحليل المالي من خلال المخطط الآتي:

¹ محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر والرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 33.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

الشكل رقم (03): الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الرابع: نتائج التحليل المالي

يعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة، ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كان محلل خارجي أو داخلي، ومن هنا تتنوع نتائج التحليل المالي إلى داخلية وخارجية وهي كالآتي¹:

1-النتائج الداخلية للتحليل المالي.

تكمّن النتائج الداخلية للتحليل المالي فيما يلي:

¹Http : //www.ar-economist.com, 22/04/2022 ; 08:10 PM

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة والحكم على التسيير المالي لفترة إتخاذ القرارات في مجال تخطيط الإستثمارات نتيجة لوجود إمكانية لذلك، وكذلك بالنسبة للتمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- الاطلاع على المدى صحية السياسة المالية والإنتاجية والتنموية؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية أو انخفاض سعر الصرف؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس لمراقبة النشاط.

2- النتائج الخارجية للتحليل المالي.

يمكن للمحلل الخارجي أن يستخلص النتائج التالية:

- تقييم النتائج المالية بواسطة تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع؛
- إقتراح سياسة مالية من أجل تغيير الوضعية المالية للمنشأة.

المبحث الثاني: ماهية إتخاذ القرار

إن عملية إتخاذ القرار تستخدم لمعالجة المشكلات القائمة أو لمواجهة حالات أو مواقف محكمة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة؛ ومن خلال هذا المبدأ أردنا أن نوضح ذلك في هذا المبحث من خلال تناول تعريف عملية إتخاذ القرار والأساليب التي تستخدم في عملية إتخاذ القرار وأسبابه والمراحل التي تمر من خلالها والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: تعريف عملية إتخاذ القرار وتصنيفاته.

أولاً: تعريف عملية إتخاذ القرار

قبل التطرق إلى عملية إتخاذ القرار نقوم أولاً بتعريف القرار، ويمكن تعريف القرار كما يلي:

- القرار في الفكر الإداري هو: النقطة التي يتم عندها إختيار بديل من بين مجموعة من البدائل¹.

¹ أسهمان خالفي، دور نظم المعلومات في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بائنة، 2008-2009، ص 5.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

- عرف HARRISON القرار بأنه عملية تقييم البدائل المتعلقة بالهدف والتي عندها يكون توقع متخذ القرار بالنسبة لعمل معين بالذات يجعله يعتمد اختيارا يوجه إليه قدراته وطاقاته لتحقيق غايته¹.

تعريف عملية إتخاذ القرار

يمكن تعريف عملية إتخاذ القرار كما يلي:

هي مجموعة خطوات شاملة ومتسلسلة تهدف في النهاية إلى إيجاد حل لمشكلة معينة أو لمواجهة حالات طارئة أو مواقف معينة محتملة الوقوع أو لتحقيق خطة مرسومة².

يقصد باتخاذ القرار العملية التي يتم بمقتضاها إختيار أحسن البدائل لحل مشكلة معينة أو مواجهة موقف يتطلب ذلك؛ بعد دراسة النتائج المتوقعة من حل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة ضمن معطيات التنظيم³.

ثانيا: تصنيف إتخاذ القرار

تتنوع القرارات التي تتخذها الإدارة بحسب طبيعة المشكلة والمدة التي يغطيها القرار والمستوى الذي يتخذ عنده القرار ومجال الإهتمام وعلى ذلك تتعدد أسس تصنيف القرارات وبالتالي تتنوع القرارات وفيما يلي أهم تصنيفات القرارات الشائعة في الحياة العملية:

أ- تصنيف القرارات تبعا لهدفها أو غرضها:

يمكن تصنيف القرارات على أساس الغرض من اتخاذها إلى ثلاثة أنواع وهي⁴:

1- قرارات إستراتيجية:

ويقصد بها القرارات التي تهدف إلى تغيير أهداف الشركة في الأمد الطويل والشكل العام المرغوب للمنظمة في المستقبل وبعبارة أخرى فهي القرارات التي تحدد ما ستكون عليه المنظمة في المستقبل مثل حجمها، مركزها، التنافس، حصتها في السوق... الخ

وتقع مسؤولية إتخاذ هذا النوع من القرارات على الإدارة العليا.

2- قرارات تكتيكية:

¹ عبد الحسن الفضل مؤيد، الإبداع إتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 49.

² عبد الحسن الفضل مؤيد، نفس المرجع السابق، ص 50.

³ ربيعة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص، ص 171، 172.

⁴ <https://hrdiscussion.cim>, 17/05/2022, 20:02pm.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

وهي قرارات التي تتخذ لتنفيذ الإستراتيجية طويلة الأجل التي تضعها الإدارة العليا، ويتميز هذا النوع من القرارات بأنه يتخذ لفترة زمنية قصيرة وعادة ما تكون سنة، وتختص الإدارة الوسطى باتخاذ هذا النوع من القرارات.

3-قرارات تشغيلية:

وهي القرارات التي تتخذها الإدارة الدنيا لتسيير الأمور العادية اليومية وحل المشاكل اليومية المتكررة مثل رقابة جودة المنتج.

ب- تصنيف القرارات تبعا لطبيعة المشكلة:

يمكن تقسيم القرارات على أساس طبيعتها من حيث مدى تكرارها وروتينيتها إلى نوعان وهما¹:

1-قرارات مبرمجة: ويقصد بها القرارات التي تهدف إلى حل المشاكل المتكررة والروتينية والمعلومة مثل القرارات الخاصة برقابة المخزون، جدولة الإنتاج ومما هو جدير بالذكر أنه كلما كانت القرارات محددة الهيكل ومتكررة أمكن معالجتها بإجراءات محددة كلما كان الافضل برمجتها إذ يؤدي برمجتها إلى تفرع المديرين إلى دراسة وحل المشاكل الجديدة الغير متكررة التي تتطلب وقتا وجهدا كبيرا.

2-قرارات غير مبرمجة: ويقصد بها القرارات التي تعالج المشاكل الجديدة غير متكررة وغير معروفة أو الغير محددة الهيكل، ومن أمثلة هذا النوع من القرارات لدينا قرارات دمج المنظمة في غيرها من المنظمات أو الاستحواذ والسيطرة على الشركات الأخرى وتحديد أماكن المصالح الجديدة... إلخ

ت- تصنيف القرارات تبعا لمجال اهتمامها²:

يمكن تصنيف القرارات على أساس مجال إختصاصها وإهتمامها إلى:

- 1-قرارات اقتصادية:** وهي تلك التي تختص بمعالجة المشاكل الإقتصادية.
 - 2-قرارات سياسية:** وهي التي تتعلق بالنواحي والمشاكل السياسية للدولة.
 - 3-قرارات اجتماعية:** وهي التي تختص بمعالجة المشاكل الإجتماعية للعاملين بالمنظمة أو بأفراد المجتمع.
- والواقع فإنه كما سبق أن ذكرنا أنه بسبب تعقد الحياة وتشابكها فإن المشاكل أصبحت متشابكة ومتعددة ومتداخلة، بحيث لم يعد هناك ما يطلق عليه بالمشاكل الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية البحتة إذ لكل

¹ عبد الحسن الفضل مؤيد، نظريات إتخاذ القرار -مدخل كمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص، ص 49، 50.

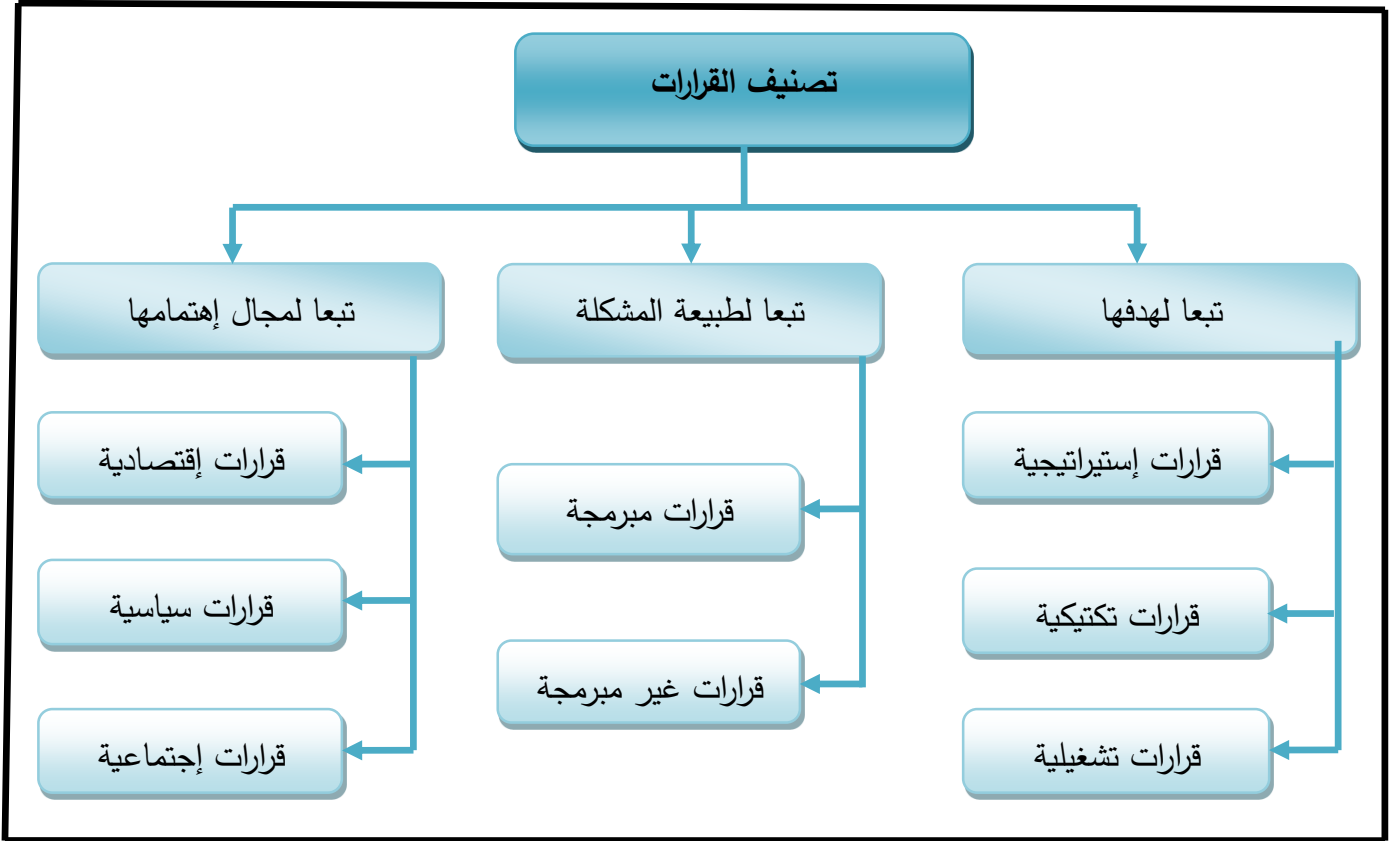
² <https://al3loom.com> 19 /06/ 2022, 01:00pm

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

من هذه المشاكل آثارها على النواحي والمجالات الأخرى بالمجتمع مما يبرز حقيقة هامة وهي أن القرارات أصبحت متعددة الأبعاد.

والشكل التالي يلخص لنا تصنيف القرارات.

الشكل رقم (04): تصنيف القرارات.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: عناصر عملية إتخاذ القرار

تتكون عملية إتخاذ القرار من عدة عناصر أساسية وفيما يلي سوف نحاول التطرق إلى أهمها¹:

- 1- **متخذ القرار**: يتمتع متخذ القرار بالسلطة التي تخوله لاتخاذ القرار، كما يجب أن تكون له شخصية ذات مهارات وكفاءات تؤهله للإبداع في إتخاذ بعض القرارات الصعبة في حياة المنظمة.
- 2- **موضوع القرار**: وهو المشكلة التي تتطلب الدراسة، ومعرفة طبيعتها ودرجة تعقيدها، ودرجة التأكد أو المخاطرة في هذا القرار.

¹ رقيقة حروش، إقتصاد وتسيير المؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص 175.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

- 3- **الأهداف والدافعية:** فالقرار المتخذ عبارة عن سلوك أو تصرف معين من أجل تحقيق هدف معين، وبالتالي فالقرار الصائب يتعلق بالدافع الذي وراء هذا القرار، ودرجة دافعية متخذ القرار.
- 4- **البيانات والمعلومات:** كل عملية إتخاذ قرار تسبقها عملية جمع وتحليل معلومات وبيانات كافية عن المشكلة موضوع القرار، وتعتبر عملية جمع البيانات والمعلومات وتحليله، نقطة حاسمة في نجاح عملية إتخاذ القرار.
- 5- **التنبؤ:** يعتبر التنبؤ ركنا أساسيا من أركان عملية إتخاذ القرار لأن كل قرار له آثار مستقبلية سواء كانت إيجابية أو سلبية يجب التنبؤ بها قبل حدوثها.
- 6- **البدائل:** كلما توفرت بدائل كثيرة ومتنوعة لحل المشكلة، كلما كانت عملية إتخاذ القرار أصعب، ولهذا فإن القرار الجيد هو الذي يختار أحسن بديل من بين البدائل المتاحة.
- 7- **المناخ الذي يتم فيه إتخاذ القرار:** إن بيئة المؤسسة الاقتصادية، سواء الداخلية أو الخارجية تعتبر من العوامل الضرورية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إتخاذ قرار معين، وذلك من أجل معرفة إمكانية تطبيق هذا القرار، وتحت أي قيود.

المطلب الثالث: مراحل عملية إتخاذ القرار

تمر عملية صنع القرار بعدة مراحل، وقد أوضح لنا (مرسي) الطريقة بأربع عشر خطوة، مقسمة إلى ثلاث مجموعات وهي كالآتي¹:

أولاً: تحليل عناصر المشكلة:

- 1- تحديد الظواهر الإيجابية والسلبية.
- 2- تحديد الأسباب التي أدت إلى هذه الظواهر.
- 3- تحديد من لهم صلاحية إتخاذ القرار في هذا الشأن.
- 4- صياغة السؤال أو الأسئلة التي ينبغي لمتخذ القرار أن يسأله أو يلتمس الإجابة الصحيحة عنها.

ثانياً: تحديد الظروف المحيطة بالم مشكلة:

- 1- تحديد أهداف صاحب القرار.
- 2- تحديد المعلومات المطلوبة، وكيفية الحصول عليها، وتكلفة ذلك.
- 3- وضع الفرضيات لسد الثغرات في المعلومات المطلوبة، إذ احتاج الأمر.
- 4- التعرف على المحددات والعوائق المفروضة على القرار.

¹ أمل أحمد طعمة، إتخاذ القرار والسلوك القيادي، دار دييونو للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 56.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

ثالثاً: إختيار الحل وإتخاذ القرار: وتشتمل على:

- 1- وضع الحلول البديلة لكل من الأسئلة المطروحة في الخطوة الرابعة.
- 2- تحديد قواعد القرار أو معايير الاختيار من بين البدائل.
- 3- تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل واحتمالات حدوثها.
- 4- إختيار الحل البديل لكل من الأسئلة المطروحة.
- 5- إعداد خطة تنفيذ البدائل المختارة.
- 6- إعداد نظام متابعة وتقويم النتائج (مرس 1985).

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار

قد تتأثر القرارات الإدارية والمالية بعدة عوامل تختلف باختلاف نوع القرارات، والتي قد تؤدي إلى التأخر في إصدارها أو تعيق صدورها بالصورة الصحيحة أو تلقى الكثير من المعارضة سواء من المنفذين لتعارض القرارات مع مصالحهم، أو من المتعاملين مع المنظمة لعدم تحقيقها لغاياتهم ومصالحهم، ومن هذه المؤثرات¹:

أ- تأثير البيئة الخارجية:

إن المنظمة تشكل خلية من خلايا المجتمع فهي تتأثر به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أهم الظروف التي تؤثر على عملية إتخاذ القرار ظروف اقتصادية، سياسية، اجتماعية، تقنية، إن كل قرار يتخذ في منظمة ما لابد أن يتأثر ويعمل ضمن إطار القرارات التي اتخذتها المنظمة الأخرى كالمؤسسات والوزارات والتنظيمات المتعددة.

ب- تأثير البيئة الداخلية:

يتأثر القرار بالعوامل البيئية الداخلية في المنظمة من حيث حجم المنظمة ومدى نموها وعدد العاملين فيها والمتعاملين معها، ويظهر هذا التأثير بنواح أساسية متعددة تتمثل في:

- الظروف الداخلية المحيطة باتخاذ القرار؛
- تأثيره على مجموعة الأفراد في المنظمة؛
- الموارد المالية والبشرية والفنية.

ج- تأثير متخذ القرار:

تتصل عملية إتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصيته وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند

¹فتيحة بلحاج، الاسس النظرية والعلمية في إتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07-2016، ص275.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

متخذ القرار هي (المجازفة، الحذر، التسرع، التهور) كذلك مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من ميول وانفعالات تؤثر في إتخاذ القرار.

د-تأثير مواقف إتخاذ القرار:

تختلف مواقف إتخاذ القرار الإداري أو المالي من حيث تأكد الإدارة أو متخذ القرار من النتائج المتوقعة للقرار، ويمكن التمييز بين أربعة مواقف وهي (القرار في حالة التأكد، والقرار في حالة عدم التأكد، والقرار في حالة الاختلاف)¹.

¹فتيحة بلحاج ، نفس المرجع السابق، ص276.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المبحث الثالث: تقنيات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار.

يعتبر التحليل المالي أسلوب من الأساليب التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتقاديها، وهذا ما يجعل المؤسسة مطمئنة بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها، كما يضمن سلامة القرارات المالية.

حيث يقوم التحليل المالي على عدة أدوات من أهمها مؤشرات التوازن المالي التي تتمثل في رأس مال العامل واحتياج رأس المال والخزينة، ولدينا أيضا النسب المالية والتي بدورها تنقسم إلى نسب السيولة ونسب الربحية والمردودية وأيضاً لدينا نسب التمويل، كما يوجد أيضاً نماذج التنبؤ التي تساعدنا على ما سوف تكون عليه المؤسسة في المستقبل مثل الفشل (الإفلاس) أو الربح من بين هذه النماذج لدينا نموذج sherrod وAltman ونموذج.

وسوف نتطرق إليها بالتفصيل في هذا المبحث من خلال تخصيصهم للمطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي.

المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في عملية إتخاذ القرار.

المطلب الثالث: دور النسب المالية في عملية إتخاذ القرار.

المطلب الرابع: دور نماذج التنبؤ في عملية إتخاذ القرار.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التوازن المالي

يمكن اعتبار التوازن المالي في المؤسسة الإقتصادية معيار مهم وأساسي الذي يتم من خلاله إتخاذ قرارات مالية صحيحة، كونه هدف مالي تسعى له وباستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها المالي تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة، وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى.

على المسير المالي أن يوازن بين هدفين أساسيين وهما هدف السيولة وهدف الربحية وأن احتفاظ المؤسسة بسيولتها كافية لمواجهة التزامات المؤسسة، يؤدي إلى تدنية المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهمتها، ومن جهة ثانية ينبغي على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتتمية إيرادات المساهمين في المؤسسة وذلك عن طريق توجيه السيولة النقدية المتوفرة إلى توظيفات قصيرة الأجل واستثمارات طويلة الأجل وأن إستمرار عمل المؤسسة يستلزم التوافق بين الهدفين المتناقضين¹.

المطلب الثاني: دور مؤشرات التوازن المالي في عملية إتخاذ القرار.

تعتبر مؤشرات التوازن المالي أداة هامة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة والحكم على إستقرار أو إختلال وضعيتها المالية على المدى المتوسط والطويل.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل FR ، احتياجات رأس المال العامل BFR ، والخزينة TR والتي سيتم التطرق لها كما يلي:

أولاً: رأس المال العامل FR .

1- تعريف

يقصد برأس مال العامل هامش السيولة الذي يسمح للشركة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل الشركة يؤكد إمتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان إستمرار توازن هيكلها المالي².

يعرف رأس المال العامل الدائم على أنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة يزيد تمويلها للأصول الثابتة.

2- كيفية حساب رأس المال العامل

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون - الجزائر، 2004، ص 31.

² Kamel Hamdi, *Le diagnostic financier*, Es-Salem, Algérie, 2011, p 68.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين¹:

أ- من أعلى الميزانية.

يعطى بالعلاقة التالية:

يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل (FRNG)} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$
$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الأموال الخاصة} + (\text{الديون طويلة والمتوسطة الأجل}) - \text{الأصول الثابتة}$$

تقيس هذه الطريقة حصة الموارد الدائمة الموجهة لتمويل الإستخدامات الثابتة.

ب- من أسفل الميزانية²:

يعبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية، عن الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الاجل، أي مدى قدرة المؤسسة على تغطية الإحتياجات القصيرة الأجل المرتبطة بدورة الإستغلال.

$$\text{رأس المال العامل (FRNG)} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

الحالات التي يمكن أن يأخذها رأس المال العامل:

ويعتبر رأس المال العامل مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك من خلال الحالات التالية³:

❖ **الحالة الأولى موجب: $FRNG > 0$** يشير ذلك أن المؤسسة متوازنة ماليا على مدى طويل حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل إحتياجاتها طويلة المدى وحقت فائض يمكن إستخدامه في تمويل الإحتياجات المالية المتبقية.

¹ مراد مسعود سعداوي وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020، ص 43.

² عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية -النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص 232.

³ منصف شرفي وعميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 191.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

❖ الحالة الثانية سالب $FRNG < 0$: يشير هذا المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها والاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة ن وحقت بذلك عجزا في تمويل هذه الاحتياجات.

❖ الحالة الثالثة معدوم $FRNG = 0$: يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز.

2-أنواع رأس المال العامل:

تتمثل أنواع رأس مال العامل فيما يلي¹:

2-1-رأس المال العامل الصافي:

هو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الممول بالأموال الدائمة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{إجمالي الأصول المتداولة} - \text{إجمالي الخصوم المتداولة}$$

2-2-رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة الموجه لتمويل جزء من الأصول المتداولة، بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

2-3-رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي):

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية (الديون) في المؤسسة، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الإستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، لتدارك العجز في الخزينة.

¹سعادة اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة-المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008 / 2009، ص، ص59،60.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

هو الجزء من الأموال الدائمة الموجه لتمويل جزء من الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} \\ = \text{مجموع الديون}$$

2-4- رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها والتي تشمل كل من قيم الإستغلال، والقيم غير المحققة والقيم الجاهزة.

ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول} - \text{الأصول الثابتة}$$

ثانيا: احتياج رأس مال العامل (BFR).

يتوجب على الشركة توفير مجموعة من العناصر بالإضافة إلى القيم الثابتة والتي تشمل: المخزونات والمدينون حيث هذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل¹، حيث تعد الديون الممنوحة من الموردين تسبيقات ممنوحة حيث تمول هذه المصادر من الأصول المتداولة وعليه يتوجب على الشركة البحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يعرف ب: إحتياجات رأس مال العامل ويقصد بذلك أن على الشركة تغطية مخزونات ومدينوها (ما يعرف ب إحتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة).

كما يعرف أيضا على أنه قسط أو جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الإستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.

1- كيفية حساب احتياج رأس المال العامل BFR:

¹ زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2007/2005. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2011، ص 113.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

يحسب وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{BFR} = \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$\text{إحتياج رأس المال العامل} = \text{BFR} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{التسبيقات البنكية})$$

2- الحالات التي يمكن أن يأخذها إحتياج رأس المال العامل:

تتمثل الغاية من حساب قيمة إحتياجات رأس مال العامل في تحديد مدى حاجة المؤسسة لموارد دائمة إضافية لتمويل إحتياجات دورة الإستغلال، وكذا تحديد فائض الاموال الدائمة الكافي لمواجهة التهديد الناجم عن إمكانية إختلال التوازن في ذمتها المالية مستقبلا.

وفي هذا السياق يمكن النظر لاحتياجات رأس مال العامل من خلال ثلاث حالات ممكنة وهي كالآتي²:

❖ الحالة الأولى موجب: $\text{BFR} > 0$

هذا يعني أن إحتياجات الدورة أكبر من موارد هذه الدورة، فعلى المؤسسة إيجاد موارد خارج دورة الإستغلال المتمثلة في رأس المال العامل، فدورة الإستغلال غير كافية لتغطية كل إحتياجاتها.

❖ الحالة الثانية: $\text{BFR} < 0$

وفي مثل هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة أصغر من موارد الدورة، أي أن المؤسسة لديها سيولة وهذا لأن موارد المؤسسة غطت كافة الإحتياجات.

❖ الحالة الثالثة: $\text{BFR} = 0$

¹ زهرة مختاري، نفس المرجع السابق، ص 113.

² نصر الدين نمري، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الإقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، دراسة حالة ثلاث شركات تأمين ناشطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2014/2015، ص 78.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

في هذه الحالة تكون إحتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي أن كل الموارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الإحتياجات، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة توازن.

ثالثاً: الخزينة (TR).

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس مال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز، في تمويل إحتياجات دورة الإستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الإحتياج في رأس مال العامل الإجمالي¹.

وتعرف الخزينة على أنها الفرق بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم².

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية الصافية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين خزينة الأصول وخزينة الخصوم، وانطلاقاً من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي.

وتحسب الخزينة وفق الطريقتين التاليتين:

الطريقة 1³:

$$\text{الخزينة (TR)} = \text{رأس مال العامل (FR)} - \text{إحتياجات رأس مال العامل (BFR)}$$

الطريقة 2:

$$\text{الخزينة (TR)} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

- الحالات الممكنة للخزينة:

من خلال مقارنة رأس مال العامل مع إحتياجات رأس مال العامل ينتج لدينا الحالات الممكنة للخزينة وهي:

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 85.

² نصر الدين نمري، نفس المرجع السابق، ص 78.

³ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

جدول رقم (01): حالات تغير الخزينة.

الخزينة	العلاقة	التفسير
الخزينة الموجبة	$BFR < FR_{NG}$	رأس المال أكبر من الإحتياج منه وهذا يحقق فائض، هذه الوضعية تعبر عن حالة مريحة ومتوازنة للمؤسسة، شرط ألا يكون مفرطاً حتى لا يؤثر على المردودية
الخزينة السالبة	$BFR > FR_{NG}$	رأس مال العامل أقل من إحتياج رأس مال العامل وهذا يحقق عجز، هذه الوضعية خطيرة وتعبر عن حالة عدم التوازن وإذا ما استمرت قد تؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس.
الخزينة الصفرية	$BFR = FR_{NG}$	هذا يعني أن رأس مال العامل يساوي إحتياج رأس مال العامل تعتبر هذه الوضعية مثالية بالنسبة للمؤسسة، فهي لا تواجه عجزاً في الخزينة ولا تواجه سيولة زائدة مجمدة.

المصدر: مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 83.

المطلب الثالث: دور النسب المالية في عملية إتخاذ القرار

تعرف النسب المالية بأنها علاقة تربط بين متغيرين أو أكثر من متغيرات القوائم المالية¹.

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمؤسسة، وتعرف على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، وتشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية وطريقة تسيير مجموع الأصول، بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة على الموارد الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، كما يهتم هذا النوع من التحليل

¹ محمد مطر، التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2006، ص 31.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

بالمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة منها مخاطر الإستغلال والإفلاس، كما توحد النسب المالية العناصر في القوائم المالية وتجعلها قابلة للمقارنة مع نفس العناصر في القوائم الأخرى، يمكن القول أن هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن إستخراجها من القوائم المالية، لكن سنحاول أن نتناول بعض النسب الأكثر شيوعا فيما يلي¹:

الفرع الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي:

- **الميزانية:** تعتبر الميزانية بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة، المتمثلة في الأصول، ومصادر هذه الإستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق أصحاب المؤسسة أو الملكية. وتتمثل العناصر الأساسية في الميزانية في ثلاث عناصر وهي:
أ- **الأصول:** هي العناصر التي تمتلكها المؤسسة والتي يمكن أن توفر فائدة اقتصادية في المستقبل قد تكون ملموسة أو غير ملموسة.
ب- **الخصوم:** هي الإلتزامات التي تدين بها المؤسسة للأطراف الأخرى والتي تتمثل في خصوم متداولة وغير متداولة.
ت- **حقوق الملكية:** هي الإلتزامات على المؤسسة لأصحابها أي المساهمين وتتمثل في رأس المال، رأس مال إضافي والأرباح المحتجزة².
• **جدول حساب النتائج:** إحدى القوائم المالية التي ينص عليها النظام المحاسبي (في شكل جدول) هذه الوثيقة عبارة عن ملخص لأعمال الشركة من أعباء ونواتج خلال السنة المالية، تظهر في آخره النتيجة المحاسبية³.
• **جدول تدفقات الخزينة:** تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخل ومخارج الموجودات حسب مصدرها ويتضمن ما يلي:
 - الأنشطة التشغيلية.
 - الأنشطة الإستثمارية.
 - الأنشطة التمويلية⁴.

¹ تكريم قوبة، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الثالثة، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2020/2019، ص22.

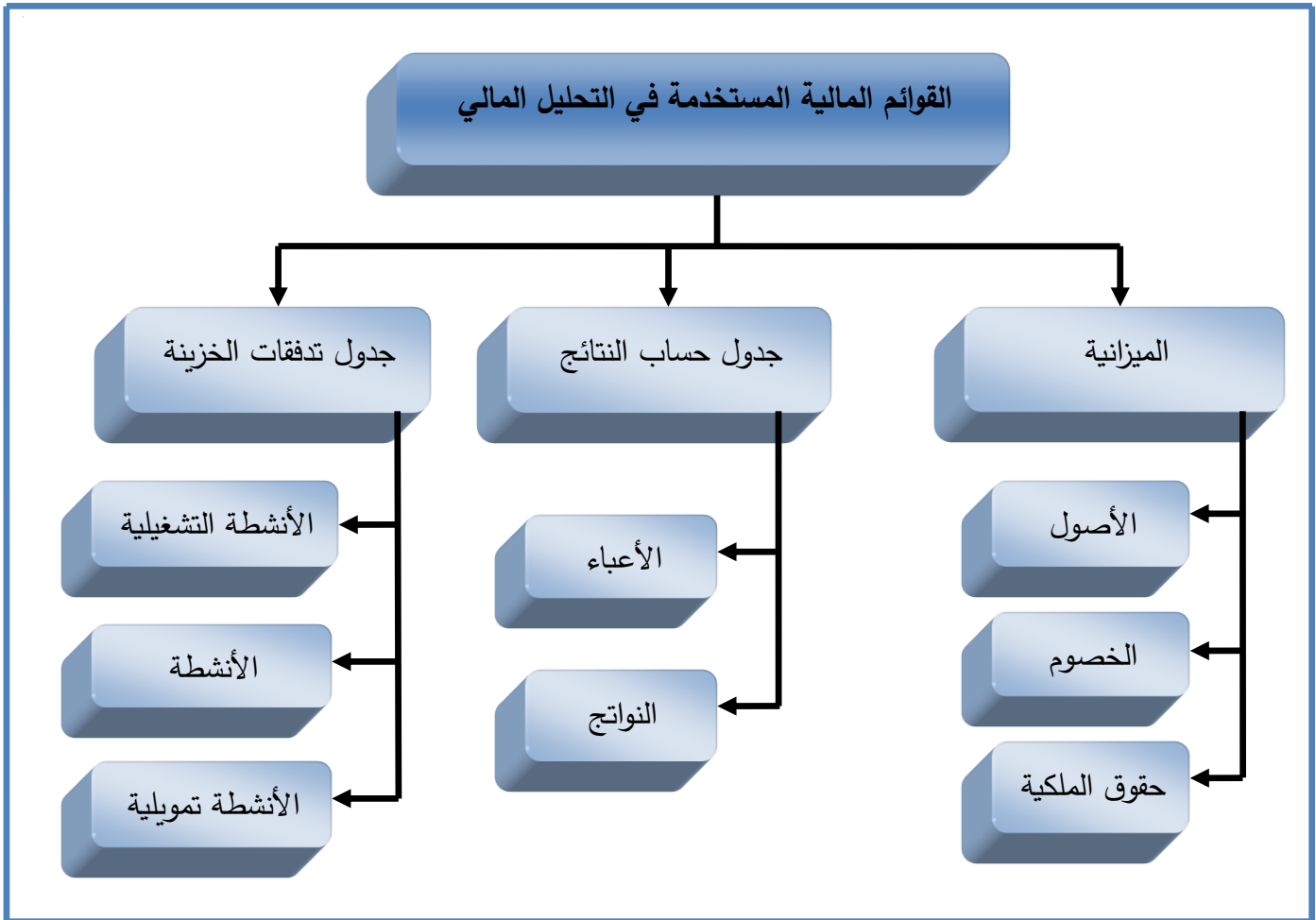
² <https://motaber.com>, 05/06/2022, 14:30.

³ Hubert de la Bruslerie, *Analyse financière*, 4^{ème} édition, Dunod, paris, 2010, p 120.

⁴ جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، دار النشر "pages bleues"، الجزائر، 2010، ص16.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

الشكل رقم (05): القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثاني: النسب المالية المستخرجة من الميزانية وجدول حساب النتائج

1 نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة الجارية على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياساً لتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها الجارية. وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذ لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويلة، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:

1_1 نسب السيولة العامة "نسبة التداول":

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول الجارية المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين قصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر نسبة التداول من المؤشرات التقديرية لدراسة وتحليل السيولة، ويعود سبب ذلك إلى أن هذه النسبة تعتمد في حسابها على مجموع الأصول الجارية و مجموع الخصوم الجارية دون الاهتمام بدرجة سيولة الأصول الجارية أو تاريخ استحقاق الخصوم الجارية، فهذه النسبة لا تفرق السيولة الجارية لذلك يمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مقياسا كميا وليس نوعيا، وتشير النسبة المنخفضة قياسا بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد ما عليها من ديون قصيرة الأجل في تواريخ استحقاقها في حين يشير الارتفاع الكبير في هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة إلى احتمال مواجهة المؤسسة ما عليها من ديون طويلة الأجل في تواريخ استحقاقها وأيضا إلى احتفاظ الإدارة الأصول الجارية تزيد عن الحدود الاقتصادية.

1_2 نسبة السيولة السريعة

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة تحول إلى نقدية لقياس درجة سيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية²:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الأصول جارية السيولة وسريعة التحول إلى نقدية بسبب الوقت الطويل التي تحتاجه عملية البيع وتتطلبه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة ثم إتمام بيعها، بالإضافة إلى أن المخزون يحقق أكبر قدر من الخسائر بالمقارنة بالأصول الجارية الأخرى في حالة تصفية.

ومن أجل الوصول إلى نسبة دقيقة من الأصول يجب القيام بما يلي:

- تخفيض القيم الغير جاهزة بقيمة تسبيقات المقدمة للموردين، حيث أنها ستتحول إلى مخزونات عند تسليم المشتريات.

- إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر منه فإن المخزون غير ممول عن طريق ديون قصيرة الأجل.

1-3 نسبة السيولة الجاهزة

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى القدرة على تسديد كل ديونها الجارية بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها النسبة فقط، دون

¹ عبد العزيز نجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث ج م ع الإسكندرية، 2007، ص، ص 40، 41.

² سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار - التمويل - التحليل المالي، مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص 234.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

اللجوء إلى كل قيمة جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة إلى سيولة أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق ويتم حساب هذه وفق العلاقة التالية¹:

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة.
- نقص تجديد الاستثمارات.
- فائض في النقديات غير مستغل وعرضه للتدهور في القيمة.

هناك من يعطي لنسبتي السيولة السريعة والسيولة الجاهزة المجال ب ين 30% إلى 50% و 20% إلى 30% على الترتيب.

2_ نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وأكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب.

2_1 معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة داخل المؤسسة وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره من الإجابة على السؤال مهم مفاده هل أن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياساً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات؟ يتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية²:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كان المعدل المؤسسة أكبر من معدل قطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريباً من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، أما إذا كان معدل

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية ج م ع، ص 83.

² يسر فائق، مؤشرات التحليل المالي وأثرها في اتخاذ قرار الإستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 53، 2020، ص 87.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المؤسسة منخفض مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

2-2 معدل دوران الأصول الجارية:

يقيس هذا المعدل كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات، ويتم حساب المعدل وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = (\text{رقم الأعمال/الأصول الجارية}) / 360$$

فمعدل دوران يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات دوران كلما زادة الإنتاجية الدينار الواحد المستثمر في الأصول الجارية في خلق المبيعات، وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي، وهو ما تهدف الإدارة المعاصرة في الوصول إليه، لأن انخفاض معدل الدوران يعني ضعفا في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات، أو يشير إلى حالة من حالات التضخم في الاستثمار في الأصول المتداولة بأكثر من الحاجة المقرر لها اقتصاديا، أما ارتفاع هذا المعدل مقارنة بمعدل القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة فيعني ارتفاع كفاءة الإدارة في استغلال أصولها المتداولة.

2-3 فترة التحصيل²:

يقصد في فترة التحصيل تلك الفترة الممتدة في فترة البيع بالآجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فإنها تعبر وبشكل دقيق عن سيولة حسابات المدينة أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، مثلها مثل معدل دوران الحسابات المدينة ولاكن باتجاه معاكس.

إذ في الوقت الذي يرتفع فيه معدل دوران الحسابات المدينة تنخفض غيه فترة التحصيل، والعكس صحيح، وهذا يعني أنه كلما ارتفع معدل دوران الحسابات المدينة والذي يعكس حالة القوة في الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، فإن فترة التحصيل سوف تنخفض بالمقابل لتعبر هي أيضا عن جانب من جوانب القوة. ويتم حساب فترة التحصيل وفق العلاقة التالية:

$$\text{فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

2-4 فترة الدفع:

¹ حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل: التحليل المالي ودراسات صافي رأس المال العامل - أساسيات الإستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص 119.

² محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن - عمان، الطبعة الثانية، 2006 ص 36.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

يقصد بفترة الدفع الممتدة من تاريخ شراء بالأجل إلى تاريخ تسديد تلك الحسابات وبهذا التحديد فإن فترة الدفع ترتبط بقدرة على تسديد الالتزامات المستحقة عليها، والمنطق التحليل هنا أنه كلما زادت فترة الدفع كلما دل ذلك على تباطؤ الإدارة في التسديد، ليكن الانخفاض فيها معبراً على التحسين في السيولة¹، وهذا التحديد مشتق وفق طريقة حساب فترة الدفع والتي تتم كما يلي²:

$$\text{فترة الدفع} = \frac{360}{\text{معدل دوران الحسابات الدائنة}}$$

3 نسب التمويل :

تقيس نسبة التمويل درجة الاعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتب المدى الذي تنصب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر، إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكشف تزايد الاعتماد على القروض في التمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل الأطراف المعنية بالمؤسسة فهي تهم الملاك من حيث أن ارتفاعها قد يؤدي إلى زيادة أرباحها غير أن تزايدها بشكل غير طبيعي قد يسبب للملاك قلقاً نتيجة للمخاطر التي تصاحب عملية الاقتراض ومن ناحية أخرى يهتم مقرضوها بهذه النسب لأنها تعطي لهم دلائل قوية على قدرة المؤسسة على سداد ديونها في أجالها المحددة و على ضوء ذلك يقررون إقراض المؤسسة من عدمه ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها³:

3-1 نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من

¹<https://www.th3accountant.com>, 10/05/2022, 02:20pm.

²عبد الكريم الطيف ، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ماستر 1، تخصص محاسبة وجباية معقدة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2015، ص 56.

³مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري، مرجع سبق ذكره، ص، ص 45، 46.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المتوقع ألا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها:

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية.
 - صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي.
 - صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.
- يتم احتساب نسبة الاقتراض وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الاقتراض} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3-2 نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فإن رأس المال العامل سيكون سالبا، وهذا ما يجول على أن جزء من الأصول غير جارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الغير الجارية ممولة بالأموال الدائمة ويتم احتساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الغير جارية}}$$

3-3 نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير جارية بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الغير جارية، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعة تمويل أصولها الخاصة¹، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادة ذلك والعكس صحيح وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الغير جارية}}$$

4-نسب المديونية

¹ Pierre Ramage, *Analyse et diagnostic financier*, édition d'organisation, Paris, 2011, p131.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

يعتمد المحللون في تحليل نسب المديونية بشكل أكبر لمعرفة ما للمؤسسة وما عليها من ديون فالمؤسسات المقرضة مثلاً: تهتم بها المعرفة فترات التحصيل القروض واسترجاع فوائدها، أما بالنسبة للمؤسسة في حد ذاتها نقيدها ما في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض ومن هذه النسب نجد ما يلي¹:

أ. نسبة المديونية (الاقتراض):

تقيس نسبة الأموال التي قدمها المقترضين إلى إجمالي الأموال المستثمرة، وبالتالي تحديد مدى قيام الملكية بالدور الرقابي على الإدارة واتخاذ القرارات وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ب. نسبة المديونية إلى حقوق الملكية:

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يدل على زيادة حقوق الدائنين على حقوق المالكين وهذا لا ترغب فيه المؤسسة، وانخفاضها بشكل كبير يؤدي إلى فقدان المؤسسة ميزة الحصول على الإقراض الخارجي مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على أموالها الدائمة.

ت. نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:

توضح هذه النسبة مدى التوازن بين الاقتراض وحقوق الملاك في الهيكل المالي طويل الأجل للمؤسسة، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما أدى ذلك إلى انخفاض مخاطر منح القروض طويلة الأجل². وتحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

¹ عليان الشريف وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص، ص 212، 211.

² أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 140.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

5-نسب ال مردوديةLes Ration de Rentabilité:

تعتبر المردودية نقطة النهاية في الحكم على مدى فعالية التسيير بالمؤسسة ومدى قدرة المسيرين على تحقيق النتائج المسطرة مسبقا، وتعرف المردودية بكونها نسبة بين النتيجة المحصلة والوسائل الموضوعة بهدف تحقيقها، إذ يعبر عنها بالعلاقة: النتيجة/الوسائل. وبذلك فهي تمدنا بقدرة وسيلة أو مجموعة من الوسائل في تحقيق النتيجة، هنالك العديد من النسب التي تقيس المردودية في المؤسسة ومن أهمها نذكر:

5-1 المردودية الماليةLa Rentabilité Financière :

تسعى كذلك مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة المستثمرة من قبل المساهمين، وبالتالي تمثل العائد المالي المتحقق ما استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الدائمة}) \times 100\%$$

هذه النسبة توضح لنا كم تعطينا 100 وحدة نقدية موظفة في الأموال الخاصة كنتيجة صافية، وبالتالي عند حساب هذه النسبة تحسب الأموال الخاصة باستثناء النتيجة الصافية إذ أن هذه الأخيرة لم تكن موجودة عند بداية الدورة.

وفي التحليل المالي كلما كانت نسبة المردودية المالية كبيرة كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة وتساهم في جذب المستثمرين لتوظيف أموالهم في المؤسسة، وبالتالي زيادة الطلب على أسهم المؤسسة (المؤسسات التي تنشط في الأسواق المالية) في السوق المالي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية باعتبار أن الأسهم تخضع لقانون العرض والطلب في السوق¹.

5-2 المردودية الاقتصادية:La Rentabilité Economique

تعتبر من أفضل النسب لقياس ربحية الإستثمارات، خاصة عند المقارنة بين المؤسسات فالأرباح التي تحققها المؤسسة من نشاطها يجب أن تكون كافية وتسمح بالحصول على معدل عائد مناسب للأصول وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

5-3 المردودية التجارية:La Rentabilité Commerciale

¹كريم قوبة، محاضرات في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص26.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة استثمارات المؤسسة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول غير الجارية يعطى X دينار من الربح، وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئاً عليها وتعطى بالعلاقة التالية¹:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية / الأصول غير الجارية

الفرع الثالث: النسب المالية المستخرجة من جدول التدفقات النقدية للخرينة

1- مؤشرات تقييم السيولة:

من أهم النسب التي تقيس جودة السيولة ما يلي:

أ. **نسبة تغطية الدين (النقدية):** وتبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية وما مدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أموال الملكية أو الطريقتين معاً².

نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويل

ب. **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:** تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون³.

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

¹ أسياء خليفة، التحليل المالي المتقدم، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيبازة، 2020، ص 47.

² رشيدة بو الصابون ودلال بوسنة أثر استخدام جدول تدفقات الخرينة في إتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة مؤسستي الشركة المغربية للميكانيك الدقيقة والصيانة الصناعية ومؤسسة الخزف الصحي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2018، ص 50.

³ عبد المجيد بادي، تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية ومساهمتها في إعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي - دراسة حالة مؤسسة Lenien، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص 152.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

ت. نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي:
ويحسب وفق العلاقة التالية¹:

صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / (الاستحقاقات الديون د.أ+ الديون و أوراق الدفع
قصيرة الأجل)

2 - مؤشرات تحليل جودة الأرباح:

من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح هي²:
أ. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

والتي تحسب وفق العلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية/التدفقات النقدية خارجة من الأنشطة التشغيلية

ب. مؤشر النقدية التشغيلية:

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي. وتحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر النقدية التشغيلية=التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / رقم الأعمال

ت. نسبة التدفق النقدي: يوضح مدى كفاءة سياسة الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية من
زبائنهم، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي =التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة من الأنشطة
التشغيلية / رقم الأعمال

¹رشيدة بو الصابون، نفس المرجع السابق، 50.

² أسماء كسيس ونسيمة بردعي، دور قائمة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة -دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2014، ص، ص 78،79.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

المطلب الرابع: نماذج التنبؤ ودورهم في عملية إتخاذ القرار

إن نماذج التنبؤ ليس عملية تخمين أو تقدير للمستقبل اعتماداً على الخبرة و الموهبة فحسب، بل منهج علمي وعملي و منطقي يوصل إلى استكشاف المستقبل ، من خلال تحديد توقعات لأحداث هذا المستقبل على درجة مقبولة من الدقة و باحتمالات خطأ في حدودها الدنيا ، فعلى الرغم من تعقد الظروف و تسارع الأحداث الذي زاد من صعوبة و تعقيد عمليات التنبؤ ، إلا أنه بالمقابل تطورت الأدوات و الأساليب العملية المستعملة في هذا المجال التي تساعدنا في عملية إتخاذ القرارات المالية ، يتمثل دورها في معرفة نجاح أو فشل المؤسسة مستقبلاً ومن بين هذه النماذج نذكر التالية :

1- نموذج كيدا (kida):

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه kida عام 1980¹، ومن خلاله اعتمد بعد دراسة على خمس نسب مالية تشمل كل جوانب الأداء التشغيلي صنفت بدقة وصلت إلى 90% منها 20 شركة فاشلة و 20 شركة ناجحة، وخلال الفترة 1974-1975، في منشأة الأعمال وذلك باستخدام أسلوب التحليل التمييزي وهي:

x_1 - نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة إلى الموجودات؛

x_2 - نسبة جملة حقوق الملكية إلى جملة المطلوبات؛

x_3 - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة؛

x_4 - نسبة المبيعات إلى الموجودات؛

x_5 - نسبة النقديات إلى جملة الموجودات.

وعلى وفق هذه النسب المختارة تمكن kida من صياغة نموذج للتنبؤ بالفشل وهو:

$$Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 + 0.461x_3 - 0.463x_4 + 0.271x_5$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011، ص، 351، 352.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

وعلى وفق متغيرات هذا النموذج، فإن احتمالات الفشل التي تتعرض لها منشأة الأعمال تزداد كلما كانت قيمة الخسارة مقدار سالب أو أقل من الصفر وتندعم إذا كانت القيمة موجبة، أو أكبر من الواحد، وقد اتسم هذا النموذج بقدرة تنبؤية عالية لإحتمالات الفشل تصل إلى 90% وقبل السنة من حدوث الفشل.

2-CHERROD نموذج :

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات، والتنبؤ بالفشل المالي¹، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات حسب الصيغة التالية:

$$Z=17x_1+9x_2+3.5x_3+20x_4+1.2x_5+0.10x_6$$

حيث:

Z: مؤشر إفلاس، مؤشر درجة مخاطر القروض.

x₁ : نسبة راس مال العامل / إجمالي الأصول؛

x₂ : نسبة النقديات / إجمالي الأصول؛

x₃ : نسبة إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول؛

x₄ : نسبة الأرباح قبل الضرائب / إجمالي الأصول؛

x₅ : إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات.

x₆ : إجمالي حقوق المساهمين / القيمة الثابتة المادية.

- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z أكبر أو تساوي من 25 فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر؛
- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z بين 20 و 25 فإن القروض قليلة المخاطر؛
- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z بين 5 و 20 فإن القروض متوسطة المخاطر؛
- إذا كانت القيمة الفاصلة للمؤشر Z أقل من 5 فإن القروض عالية المخاطر.

¹ لشعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثالثة، 2018، ص، ص 256، 257.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

3- نموذج ALTMAN AND ME COUGH: من بين النماذج التي يعتمد عليها المحلل الائتماني للتنبؤ بالفشل المالي وتعثر العملاء، يعتمد النموذج على نسب مالية اعتبرت الأفضل في التمييز بين المؤسسات المفلسة والغير مفلسة أي أفضل النسب المالية المميزة للأداء والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل أو التعثر المالي للمؤسسات.

يعتمد هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي ولكل مؤشر وزن ترجيحي يختلف عن الآخر في التنبؤ بالإفلاس في المؤسسة¹، وخمس متغيرات مستقلة وفق معادلة الارتباط والمتغير التابع ل Z لتحديد القيم الفاصلة للفشل المالي ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر.

يتم استخراج مؤشر هذا النموذج من خلال معادلة الارتباط التالية²:

$$Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.999x_5$$

حيث أن:

x₁: رأس مال العامل / إجمالي الأصول؛

x₂: الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول؛

x₃: الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول؛

x₄: القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة؛

x₅: المبيعات / إجمالي الأصول.

إن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاث أقسام أو فئات هي:

القسم الأول: تنتمي إليه المشاريع الناجحة وقيمة Z تساوي 2.99 أو أكثر؛

القسم الثاني: تنتمي إليه المشاريع الفاشلة وقيمة Z أقل من 1.81؛

القسم الثالث: تنتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها ومن ثم تحتاج إلى تقييم شامل وقيمة Z تساوي بين 1.81 و 2.99

¹شعيب شنوف، نفس المرجع السابق، ص 254.

²علي خلف الله، التحليل المالي وإستخداماته على الأداء والكشف عن الانحرافات، قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات منح شهادة الماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة، الدنمارك، 2008، ص 51.

الفصل الأول: مدخل عام إلى التحليل المالي

خلاصة الفصل:

لقد تبين من خلال إستعراض هذا الفصل أن التحليل المالي واحد من أهم الأساليب التي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع المؤسسة الاقتصادية إعتقاداً على البيانات، كما يعتبر وسيلة فعالة للتعرف على نقاط الضعف ومراكز القوة داخل المؤسسة وذلك لا يكون إلا باستعمال القوائم المالية، فالتحليل هو عملية تحويل للأرقام الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة إلى أرقام ذات دلالة واضحة، والتي تساعدنا في عملية إتخاذ القرار من خلال النتائج المتحصل عليها وهذا باستعمال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وبعض نماذج التنبؤ.

الفصل الثاني:
دراسة ميدانية لمؤسسة
كنغاز

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية للتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر إستخداما في التحليل المالي لاتخاذ القرارات الرشيدة التي تساعد المؤسسة في نجاحها واستمراريتها، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع عام للمؤسسة المستقبلية كنگاز.

وقمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث خصصنا المبحث الأول لتقديم عام للمؤسسة وذلك من خلال إعطاءه لمحة تاريخية بالإضافة إلى تقديم هيكلها التنظيمي وأهم ميادين نشاطها وأهدافها المستقبلية.

في إطار مخطط كويك نال 1979/ 1984 تقرر إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، واحد من أهم و أكبر جناحات إعادة التنظيم وهو يكمن في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية، وتجسد ذلك على مستوى المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز KANAGHAZ. ويتم بموجب إنشاء خمسة مؤسسات جديدة وهي: كهريف، كهريب، التركيب، ايرنجا، وأخيرا كنگاز، المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات . KANAGHAZ . أنشأت بمقتضى مرسوم رقم 308 / 28 في 16 أكتوبر 1982 وهي مكلفة في إطار المخطط الوطني الاقتصادي بدراسة و انجاز أساس قنوات نقل وتوزيع الغاز، ملحقاته والإضافات و كل السوائل الأخرى.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة كنفاز-بومرداس

إن شركة كنفاز هي مؤسسة معروفة على المستوى الوطني على أنها تلك الخبرة والكفاءة العالية في ميدان إنجاز القنوات وشبكات التوزيع، وفي مبحثنا هذا سنحاول تقديم عرض عام للمؤسسة المستقبلية بتقديم أهم مراحل تطوير المؤسسة وإظهار هيكلها التنظيمي وأهم ميادين نشاطها وأهدافها المستقبلية.

قنفاز، شركة ذات أسهم، رأسمالها الاجتماعي 450.000.000 دج - سجل تجاري رقم: 99 ب 35/00-072210
المقر الاجتماعي: الطريق الوطني رقم 24 - بومرداس
مديرية المالية والمحاسبة - الهاتف والفاكس: 024.79.90.78

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات كنفاز بومرداس.

أصبحت الجزائر بعد الاستقلال بحاجة إلى مؤسسة تختص بالأبحاث الصناعية و الغازية فأنشأت شركة . سونلغاز. عام 1969 الشركة المختلطة بين سونلغاز و المؤسسة الوطنية للطاقة المسماة . HEYMO. وبالفعل أنشأت هذه المؤسسة، حيث ساهمت في خلق بعض الوسائل التي سمحت للمؤسسة بتلبية متطلبات الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، ودامت الشركة إلى غاية 1976، السنة التي أظهرت فيها نيتها لشراء كل حصص المؤسسة الاسبانية التي لم تكن لها قدرات لضمان تطوير قدرات المؤسسة، وفي جويلية 1976 أصبحت المؤسسة .SIRIG. تابعة لمؤسسة سونلغاز كمديرية أشغال الغاز، هذا ما يسمح لها بالحصول على الوسائل الضرورية للتطور، وفي إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية الوطنية الخاصة باستقلالية المؤسسات انفصلت المؤسسة الوطنية للغاز عن سونلغاز لتصبح في 16 أكتوبر 1982 وبمقتضى المرسوم 308ت 82 الشركة الوطنية لإنجاز القنوات كنفاز وعلى ضوء استقلالية المؤسسة أصبحت . كنفاز. شركة عمومية اقتصادية بالأسهم EPE, SPA . وهي الشركة المساهمة برأسمال قدره (450.000.000 دج)¹، ويتم تسيير المؤسسة من طرف أربعة أجهزة:

1. الجهاز المالك: الجمعية العامة، تشتمل ممثلي صناديق المساهمة الثلاثة:
أ. صندوق المساهمة للإنجاز بنسبة 30% من مجموع الأسهم.
ب. صندوق المساهمة للمناجم والمحروقات والذي يملك 40% من مجموع الأسهم وهو الصندوق المهيمن.
ت. صندوق المساهمة لوسائل التجهيز بنسبة 30% من مجموع الأسهم.
2. الجهاز الإداري.
3. جهاز المراقبة أو مندوب الحسابات.

¹ وثائق داخلية للمؤسسة الوطنية لإنجاز قنوات الغاز، فرع بومرداس، 2008.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

4. جهاز التسيير: ويتمثل في المديرية التي عوضت مجلس الإدارة بمجلس يسمى التنسيق للمؤسسة. وهكذا دخلت الاستقلالية في المؤسسة حيز التطبيق، أي دخلت مرحلة النشاط بحيث عقدت الجمعية العامة اجتماعا عاديا يوم 19/12/1989 لبحث مخطط متوسط المدى للمؤسسة وميزانية 1989 وعدة مواضيع أخرى.

لقد عرقل مشكل تفرق هياكل المؤسسة التسيير الحسن لإمكانيات المؤسسة وبقي المشكل مطروحا إلى أن أعلن عن مناقصة وطنية لإنجاز المشروع وتحصلت على قطعة أرض مخصصة للبناء على مساحة 908 م² وذلك بولاية بومرداس أين يتخذ مقرها الحالي، وهذا ما يساعد على توسيع سوق كغاز، بعد أن كانت تتعامل مع سونلغاز فقط.

* سوناطراك في نقل الغاز وشبكات الغاز.

* فنطال في القنوات وعدة منتجات.

* الولاية (الري، المياه).

* المجلس الشعبي البلدي . تصريف المياه.

* البريد والمواصلات، الألياف البصرية.

كما أنها صارت تحتل الريادة في ميدان انجاز تجهيزات النقل والتوزيع فيما يخص الغاز، الماء والمواد النفطية الأخرى.

ابتداء من 2005 اضطرت المجموعة إلى الانضمام مع مجموعة سونلغاز بفتح أفاق واسعة وواعدة، إذ زادت نسبتها في السوق، وهذا لأن الشركة أصبحت مكلفة من طرف الشركة الأم، مجمع سونلغاز لإنجاز أكبر مشاريع للجدول الوطني للغاز وذلك إلى غاية 2009، وهذا عن طريق تمويل المشاريع الخاصة بالشركة الأم والذي رفع من قيمة رأسمالها الخاص وعمل على توسيع استثماراته.

وبصفة عامة يمكن القول إن تحسين الوضعية المالية للشركة التي كانت تشكو من قلت التمويل والمشاريع في الآونة الأخيرة حيث أصبحت قادرة على اقتراح خدماتها كاملة.

المطلب الثاني: ميدان نشاط كغاز:

يتم تسيير المؤسسة تحت إشراف إدارتها العامة من قبل المدير العام وهو المشرف العام عن النشاطات التي تقوم بها المؤسسة في جميع المديريات والمصالح ويبدو ذلك من خلال الهيكل التنظيمي، الموضح في الشكل. ويتمثل ميدان نشاط المؤسسة فيما يلي:

➤ ميدان المحروقات:

- انجاز قنوات نقل الغاز والأشكال الملحقة؛
- إنجاز شبكات تجمع الغاز؛

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

- إنجاز الشبكات توزيع الغاز ذات الضغط المتوسط والمنخفض؛
- إنجاز تجهيزات داخلية للغاز المنزلي والصناعي.

➤ الميدان المائي:

- القنوات والشبكات (شبكات تطهير المياه، شبكات الري، ومكافحة الحرائق).

➤ الميدان الصناعي:

- تصنيع وتركيب المنشآت الصناعية؛
- تصنيع الأجهزة الميكانيكية الملحمة.

➤ ميدان الاتصالات اللاسلكية:

- وضع خطوط، شبكات وكوابل الاتصالات اللاسلكية الملحمة والألياف البصرية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهامها.

تتكون المؤسسة من مديريات مختلفة، كل حسب مسؤولياتها والمهام التي تقوم به، والتي نعرضها فيما يلي:

1. مديرية الأعمال: هي مديرية متفرعة إلى مديريتين هما:

أ- مديرية انجاز القنوات: وتقوم بإنجاز:

- ✓ قنوات نقل الغاز والوسائل الأخرى؛
 - ✓ القيام بعمليات التلحيم الخاصة بالقنوات؛
 - ✓ تركيب قنوات أو خطوط التجهيزات الإلكترونية.
- ولهذه الوحدة ورشات عمل لها مقرات مختلفة.

ب - مديرية انجاز الشبكات: هي المديرية القائمة بالنشاطات وتقوم بإنجاز:

- ✓ شبكات توزيع الغاز الفولاذية، الحديدية، النحاسية؛
- ✓ شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب الفولاذية والحديدية؛
- ✓ شبكات تصريف المياه والري ومكافحة الحرائق؛
- ✓ التجهيزات الداخلية لتوزيع المواد السائلة والغازية للاستعمال الصناعي والمنزلي؛
- ✓ شبكات الاتصال اللاسلكية وأشغال ترميم الطرقات.

وتحتوي هذه المديرية على قاعدة أنشطتها في أماكن مختلفة من الوطن.

2. المديرية التجارية والتسويقية: ويتمثل مهامها في:

- ✓ ضمان مراقبة السوق والمبيعات؛
- ✓ إعداد الاقتراحات الملائمة مع الأهداف التجارية على المدى البعيد؛
- ✓ التحليل لمختلف العناصر الإستراتيجية واقتراح التوجيهات المناسبة.

3. مديرية الموارد البشرية: يتلخص مهامها فيما يلي:

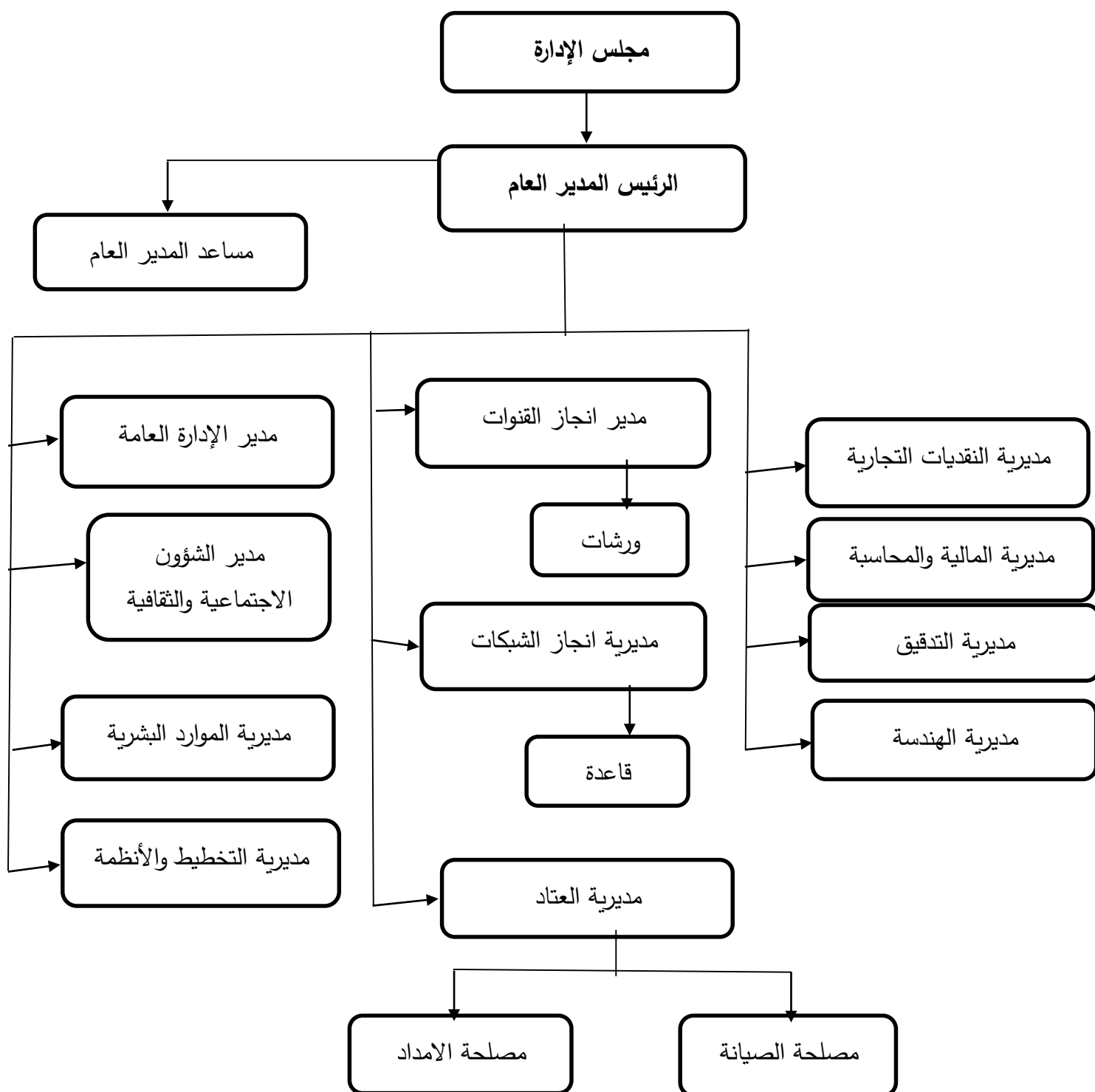
- ✓ تنشيط ومراقبة الوظائف المتعلقة بالتوظيف والتكوين وتسيير الحياة العملية والعلاقات المهنية للمؤسسة؛

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

- ✓ مراقبة حسن استعمال المناهج والتوجيهات في مجال اختيار الموظفين؛
 - ✓ التخطيط لكل الأعمال المتعلقة بوظائف الموارد البشرية، التوظيف، التكوين، التسيير، التقاعد...إلخ.
 - 4. **مديرية الهندسة:** تتمثل مهامها فيما يلي:
 - ✓ تقوم بالدراسات القاعدية والدقيقة لقنوات نقل الغاز والمحروقات السائلة الأخرى والمياه الصالحة للشرب والصناعية؛
 - ✓ تقوم بالدراسات الهندسية القاعدية لشبكات توزيع الغاز الطبيعي، غاز البروبات المميع، قنوات صرف المياه.
 - 5. **مديرية العتاد:** وهي مديرية متفرعة إلى:
 - أ- **مديرية الإمداد:** وتقوم بإمداد المديرية بالعتاد اللازم للنشاطات في الورشات.
 - ب- **مديرية الصيانة:** تقوم بصيانة العتاد من أجل المحافظة على استعماله مدة طويلة.
 - 6. **مديرية التخطيط والأنظمة:** وهي تعمل على:
 - ✓ إعداد ومتابعة جدول القيادة TABLEAU DE BORD للمؤسسة؛
 - ✓ إعداد واقتراح مختلف العناصر لاتخاذ القرارات؛
 - ✓ التوجيه والقيادة لتحقيق الأهداف.
 - 7. **مديرية المحاسبة والمالية:** وهي المديرية المستقبلية وتقوم بالمهام التالية:
 - ✓ وضع السياسة المالية للمؤسسة الفرعية؛
 - ✓ تطوير وترقية أدوات التسيير المالي؛
 - ✓ أعداد الوثائق المحاسبية والجبائية وهذا طبقا للمعايير والمقاييس في الآجال القانونية؛
 - ✓ الحرص على الاستعمال الحسن للموارد المالية للمؤسسة؛
 - ✓ إعداد ومراقبة ونشر كل الوثائق المحاسبية والمالية والجبائية والقانونية المتجهة نحو الخارج.
- والشكل الآتي يوضح لنا الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي للمؤسسة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

المبحث الثاني: دور التحليل المالي في إتخاذ القرار في مؤسسة كنفاز

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة كنفاز

أ. عرض الميزانيات المختصرة لمؤسسة كنفاز خلال سنوات 2017/2018/2019.

✚ عرض الميزانية المختصرة ل سنة 2017.

جدول رقم(02): الميزانية المختصرة ل سنة 2017

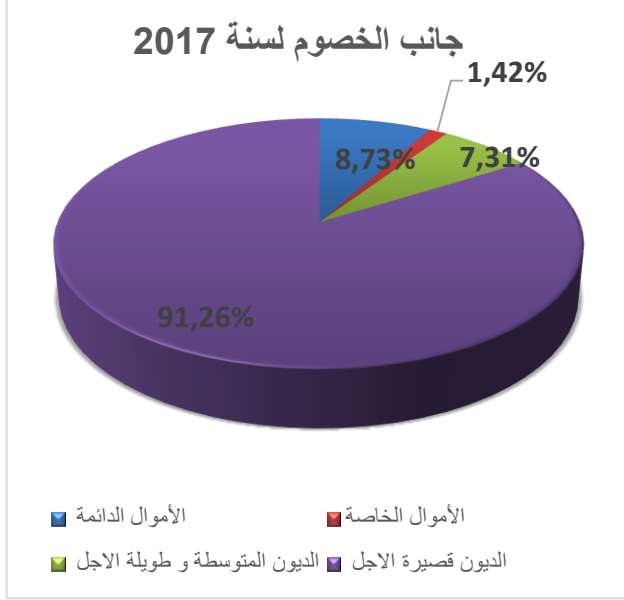
U=10⁶ da

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	648	4,91	الأموال الدائمة	1151	8,73
			الأموال الخاصة	188	1,42
			الديون المتوسطة وطويلة الأجل	963	7,31
الأصول المتداولة	12536	95,09	الديون القصيرة الأجل	12032	91,26
القيم الجاهزة	287	2,17			
المجموع	13183	100%	المجموع	13183	100%

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة والملحق رقم (1، 2)

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الشكل رقم (07): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2017



عرض الميزانية المختصرة لسنة 2018.

جدول رقم (03): الميزانية المختصرة لسنة 2018

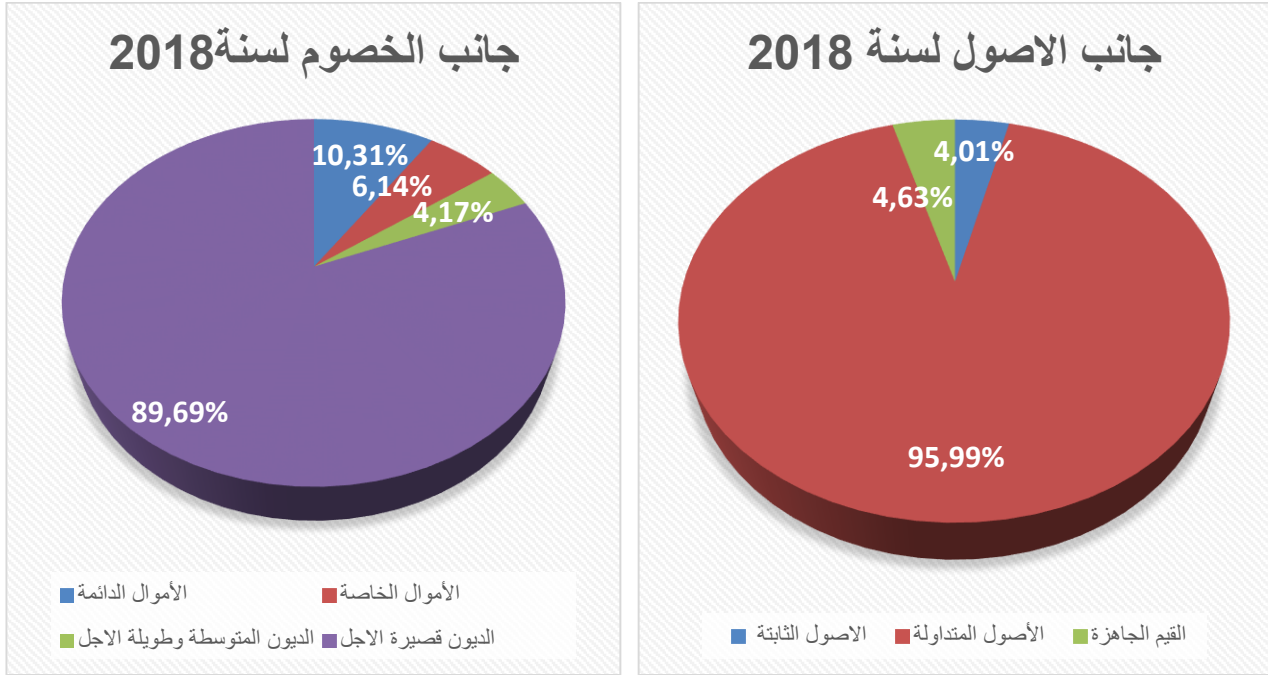
$$U=10^6 \text{ da}$$

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	541	4,01	الأموال الدائمة	1390	10,31
			الأموال الخاصة	828	6,14
			الديون م وط الأجل	562	4,17
الأصول المتداولة	12936	95,99	الديون قصيرة الأجل	12087	89,69
القيم الجاهزة	624	4,63			
المجموع	13477	100%	المجموع	13477	100%

المصدر: بالاعتماد على وثائق المؤسسة والملحق رقم (4، 5)

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الشكل رقم (08): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة ل سنة 2018.



عرض الميزانية المختصرة لسنة 2019.

جدول رقم (04): الميزانية المختصرة لسنة 2019

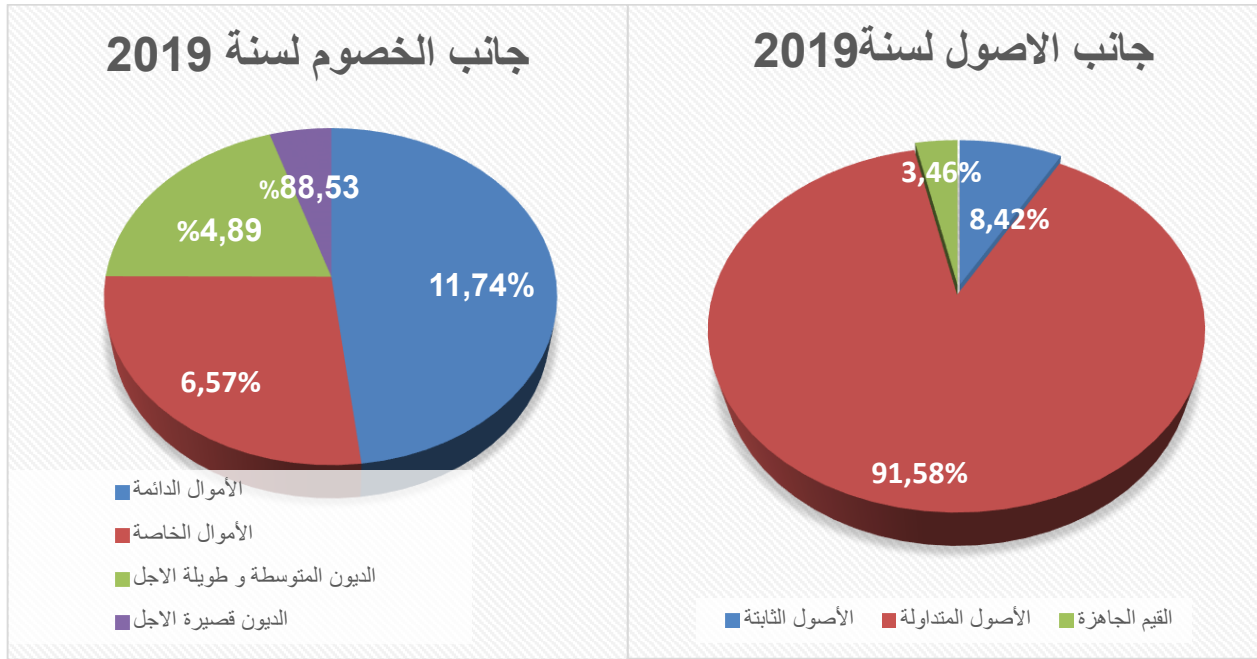
$U=10^6$ da

الاصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاصول الثابتة	1203	8,42	الاموال الدائمة	1638	11,74
			الاموال الخاصة	939	6,57
			الديون المتوسطة وطويلة الاجل	699	4,89
الاصول المتداولة	13069	91,58	الديون القصيرة الاجل	12634	88,53
القيم الجاهزة	494	3,46			
المجموع	14273	100%	المجموع	14273	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة والملحق رقم (7، 8)

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الشكل رقم (09): التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لسنة 2019.



من خلال عرض الميزانيات المختصرة لسنوات 2017 2018 2019 يمكننا تحليل عناصر الميزانية المالية المختصرة لجانبي الأصول والخصوم، وبطرح بعض الملاحظات بحيث يمكن أن نلاحظ أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاث، فكلًا من الأموال الدائمة والأصول الثابتة عرفت ارتفاع في سنة 2017 و 2018، أما فيما يخص ديون قصيرة الأجل فهي لا تغطي الأصول المتداولة خلال سنة 2017 و 2018 أما في سنة 2019 أصبحت قادرة على تغطية إحتياجاتها.

بعد إعداد الميزانيات المختصرة قمنا بتحليل عناصر الميزانية من أصول وخصوم كل على حدى:

أ- تحليل عناصر الميزانية: -جانب الأصول-

➤ **الأصول الثابتة:** نلاحظ من خلال الميزانية المختصرة والتمثيل البياني لعناصر الميزانية - جانب الأصول - إنخفاض ب 117 دج أ] بنسبة -0,18% من سنة 2017 الى 2018 وهذا راجع إلى الانخفاض في التثبيات العينية، بينما عرفت الضرائب المؤجلة ارتفاع كما عرفت ارتفاع بقيمة 662 دج و 1,22 % من سنة 2018 الى سنة 2019 وهذا بسبب الارتفاع في التثبيات العينية حيث أن الضرائب المؤجلة عرفت أيضا ارتفاع بقيمة 30 دج.

➤ **الأصول المتداولة:** نلاحظ من الميزانية المختصرة ان الأصول المتداولة ارتفعت خلال سنوات 2017 2018 2019 من 12536 دج إلى 12936 دج الى 13069 دج وهذا يعود الى الارتفاع في قيمة القيم القابلة للتحقيق، والخزينة عرفت ارتفاع من سنة 2017 الى 2018 الى انها انخفضت سنة 2019.

ب- تحليل عناصر الميزانية - جانب الخصوم -

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

➤ **الأموال الخاصة:** عرفت ارتفاع سنة 2017 و 2018 بنسبة 3,4% نتيجة ارتفاع الربح الصافي وانخفاض الأرباح المحتجزة بينما عرفت الأموال الخاصة ارتفاع من سنة 2018 الى 2019 بنسبة 0,13% وهذا راجع الى انخفاض الربح الصافي وعدم توزيع الأرباح المحتجزة لهذه السنة مما أدى الى ارتفاع هذه الأخيرة.

➤ **الخصوم الثابتة:** نلاحظ من خلال الميزانية المختصرة ان الخصوم الثابتة انخفاض من سنة 2017 الى 2018 بقيمة 403 د.ج أي بنسبة 0,41% وهذا راجع الى انخفاض القروض، بينما عرفت ارتفاع من 2018 الى 2019 بقيمة 138 د.ج أي بنسبة 0,24% وهذا بسبب ارتفاع في القروض

➤ **الخصوم المتداولة:** نلاحظ من خلال الميزانية -جانب الخصوم- ان الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الاجل) في حالة انخفاض كانت على التوالي 12634 د.ج و 12087 د.ج و 12032 د.ج وهذا راجع الى الانخفاض في الديون والديون الأخرى.

II. عرض جدول حساب النتائج لمؤسسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات محل الدراسة خلال سنوات 2019/2018/2017.

قمنا بداية باعتماد جدول حساب النتائج لسنة 2017 كسنة أساس، وهذا مما يمكننا من رصد التغيرات الحادثة في مختلف البنود الواردة في حساب النتائج لسنة 2018 و 2019، ونقوم لهذا الغرض بإعداد جدول خاص يكون على الشكل الآتي:

جدول رقم (05): جدول حساب النتائج لمؤسسة كنفاز.

البيان	2017	2018	2019
المبيعات والمنتجات الملحقة	2248	3876	4134
تغيرات المخزونات	250	2	321
الإنتاج المثبت	-	-	-
إعانات الإستغلال	-	-	-
1- إنتاج السنة المالية	2498	3880	4455
المشتريات المستهلكة	454	722	908,96
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	677	810	1209
2- استهلاك السنة المالية	1131	1532	2117
3- القيمة المضافة للاستغلال	1367	2348	2338
أعباء المستخدمين	1164	1462	1912
الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة	35	69	75

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

350	818	168	4- إجمالي فائض الإستغلال
262	36	22	المنتجات العملياتية الأخرى
51	41	37	الأعباء العملياتية الأخرى
461	507	445	المخصصات للإهلاكات والمؤونات وخسائر القيمة
148	509	257	الإسترجاعات على خسائر القيمة والتموينات
248	815	-35	5- النتيجة العملياتية
0,17	1	0,89	المنتجات المالية
6,53	24	45	الأعباء المالية
-6,36	-23	-44	6- النتيجة المالية
242	792	-79	7- النتيجة العادية قبل الضرائب
-	-	-	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
53	152	43-	الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية
4865	4426	2778	8- مجموع منتجات الأنشطة العادية
4676	3786	2814	9- مجموع أعباء الأنشطة العادية
189	640	36-	10- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
189	640	36-	11- النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على وثائق المؤسسة محل الدراسة والملاحق رقم 3، 6، 9

يمكن استنباط من الجدول السابق النتائج الآتية:

1- انتاج السنة المالية:

2- استهلاك السنة المالية: عرف استهلاك السنة المالية ارتفاع خلال السنوات الثلاث 2017 2018 2019 على التوالي 1131 دج 1532 دج 2117 دج وهذا راجع الى ارتفاع الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

3- القيمة المضافة: من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة عرفت ارتفاع من سنة 2017 الى 2018 بقيمة 981 دج وهذا راجع للإرتفاع في استهلاك السنة المالية والإنتاج المباع ليعود الى انخفاض خفيف سنة 2019 ب مقدار 10 دج.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

- 4- الفائض الإجمالي للاستغلال: عرف الفائض الإجمالي للاستغلال ارتفاع كبير من سنة 2017 الى سنة 2018 بمقدار 650 دج أي بنسبة 3,87% ما يفسر زيادة أعباء العاملين وارتفاع كتلة الأجور بصفة عامة الى الارتفاع في الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة ليعود الى الانخفاض سنة 2019 بقيمة 468 دج أي بنسبة 0,57% ويعود أيضا الى الارتفاع في أعباء العاملين والضرائب والرسوم.
- 5- النتيجة العملياتية: عرفت النتيجة العملياتية ارتفاع من سنة 2017 الى سنة 2018 بقيمة 850 دج وهذا راجع للارتفاع في الفائض الإجمالي للاستغلال ليعود الى الانخفاض سنة 2019 ب قيمة 567 دج وذلك بسبب ارتفاع مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة.
- 6- النتيجة المالية: عرفت النتيجة المالية ارتفاع خلال السنوات الثلاث 2017 2018 2019 وذلك بسبب الارتفاع في الأعباء المالية إنخفاض المنتجات المالية.
- 7- النتيجة الصافية للسنة المالية: عرفت النتيجة الصافية ارتفاع من سنة 2017 الى 2018 لتعود الى الانخفاض سنة 2019 ويعود سبب هذا الانخفاض الى تدني قيمة النتيجة المالية.

المطلب الثاني: دراسة وتقييم مؤشرات التوازن المالي

سنحاول في هذا المطلب دراسة التوازن المالي للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات محل الدراسة خلال السنوات 2017 2018 2019 وذلك بالاعتماد على الميزانيات المختصرة التي أشرنا اليها سابقا وذلك من خلال FR وBFR وTR وهي كالآتي:

1- رأس المال العامل الصافي (FR):

ويحسب وفق العلاقة $FR = \text{لأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$

الجدول رقم (06): يبين لنا كيفية حساب رأس مال العامل الصافي من أعلى الميزانية

$U=10^6 da$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	1151	1390	1638
الأصول الثابتة	648	541	1203
FR	504	849	435

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

$FR = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الجدول رقم(07): يبين لنا كيفية حساب رأس مال العامل من أسفل الميزانية

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
FR	504	849	435

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

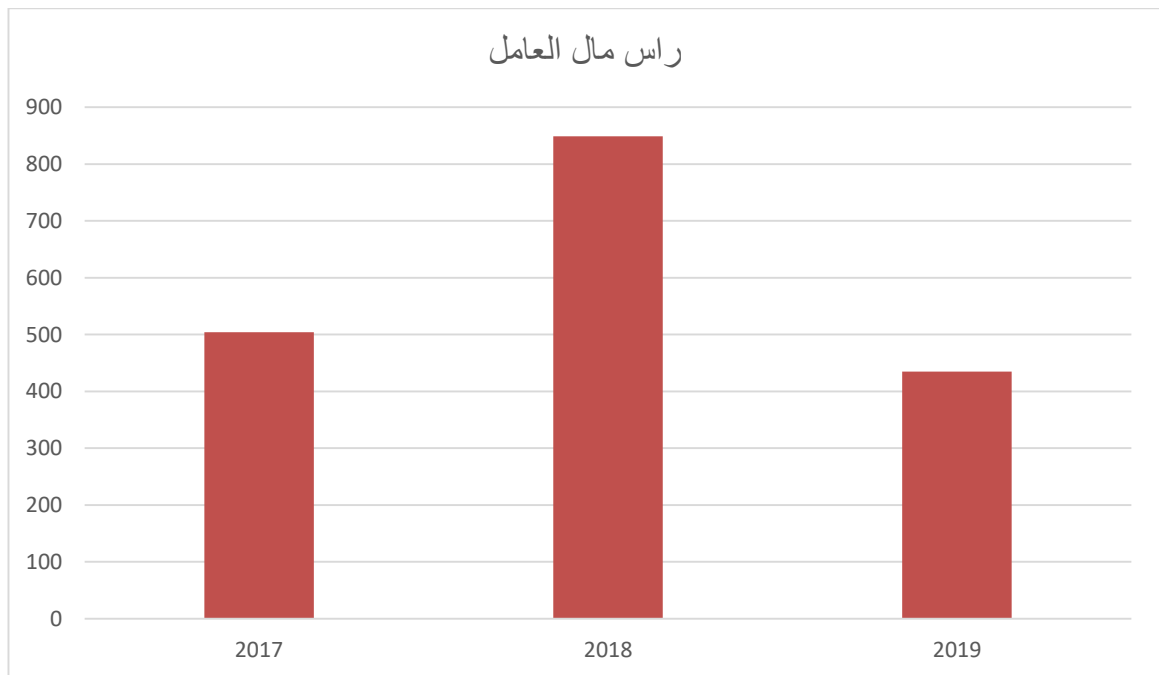
التعليق:

لسنة 2017: رأس مال العامل موجب لهذه السنة مما يعني قدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة، حيث نلاحظ أن رأس مال العامل لمؤسسة كنگاز في إنخفاض ب 69 من سنة 2017 إلى 2019.

لسنة 2018: رأس مال العامل موجب لهذه السنة مما يدل على وجود هامش أمان لتغطية الأصول الثابتة وقد إرتفع مقارنة بالسنة السابقة.

لسنة 2019: رأس مال العامل موجب تؤكد إمتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

الشكل رقم(10): التمثيل البياني لرأس مال العامل FR لسنوات 2019/2018/2017.



الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

2- رأس مال العامل الخاص:

ويحسب وفق العلاقة ← الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

الجدول رقم(08): يبين كيفية حساب رأس مال العامل الخاص عن طريق طرح الأموال الخاصة من الأصول الثابتة.

$$U=10^6da$$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	188	828	939
الأصول الثابتة	648	541	1203
المؤشر	-460	288	-264

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ أن رأس مال العامل في سنتي 2017 و2019 سالب وهذا مؤشر جيد للمؤسسة الذي يدل على إستعمال الأموال الخاصة من أجل شراء التثبيات في ظل وجود ديون طويلة الأجل، أما سنة 2018 كان موجب وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة.

3- رأس مال العامل الإجمالي:

والذي يمثل مجموع الأصول المتداولة.

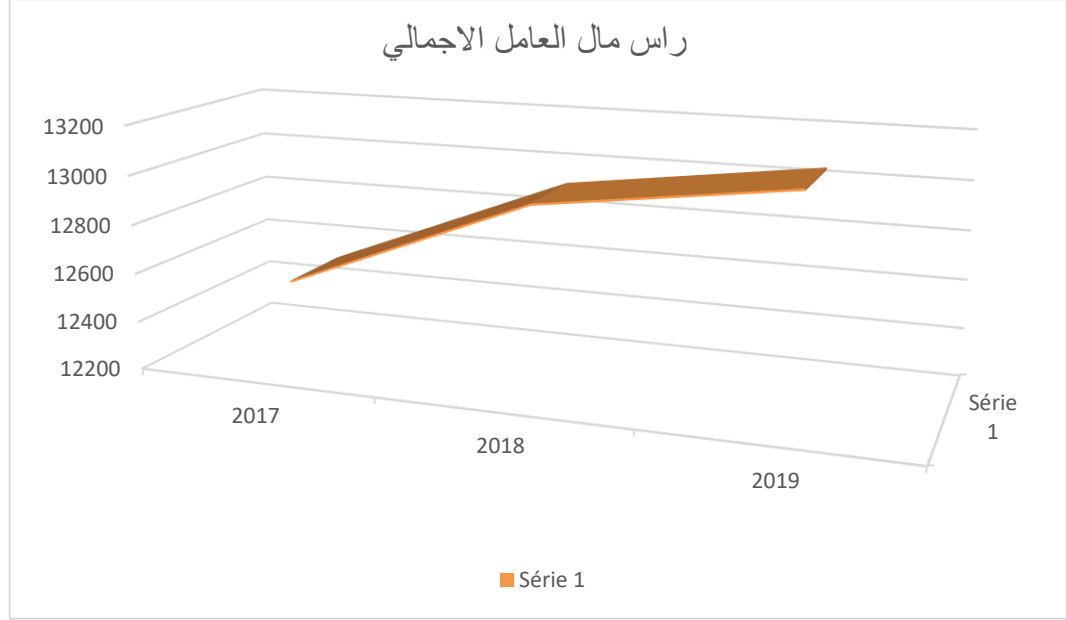
الجدول رقم(09): يمثل كيفية حساب رأس مال العامل الإجمالي

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
المؤشر	12536	12936	13069

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الشكل رقم(11): تمثيل بياني لرأس مال العامل الإجمالي لسنوات 2019/2018/2017



التعليق: نلاحظ أن قيمة الأصول المتداولة في ارتفاع من سنة إلى أخرى ففي سنة 2017 كانت 12536 لتصبح سنة 2019 إلى 13069 وهذا يدل على الاستقرار المالي للمؤسسة.

4- رأس مال العامل الأجنبي:

ويحسب وفق العلاقة ← مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

الجدول رقم(10): يمثل لنا كيفية حساب رأس مال العامل الأجنبي

$U=10^6 da$

البيان	2017	2018	2019
مجموع الخصوم	13183	13477	14273
الأموال الخاصة	188	828	939
المؤشر	13295	12649	13334

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق: نلاحظ ارتفاع قيمة ديون المؤسسة سنة 2017 وسنة 2019 حيث وصلت سنة 2019 إلى 13334مليار وهذا يدل على اعتماد المؤسسة مصادر تمويل خارجية بشكل أكبر وذلك لتمويل إنتاجيتها، بينما في سنة 2018 كان مخفض وهذا يعني عدم اعتمادها على الديون الخارجية بشكل كبير.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

5- إحتياج رأس مال العامل (BFR):

الذي يحسب وفق العلاقة:

(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون القصيرة الأجل - التسبيقات البنكية)

الجدول رقم(11): يبين لنا حساب (BFR)

$U=10^6 da$

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
القيم الجاهزة	287	624	494
ديون قصيرة الأجل	12032	12087	12634
التسبيقات البنكية	-	-	-
BFR	217	225	-59

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

عانت مؤسسة كنگاز من عجز في تغطية إحتياجات دورة استغلالها خلال سنتي 2017 و 2018، علا أنها سنة 2019 أصبحت قادرة على تمويل إحتياجاتها.

6-الخزينة(TR): تحسب من خلال الفرق يبين (FR)و(BFR)

والجدول رقم(12): يبين لنا كيفية حسابه.

$U=10^6 da$

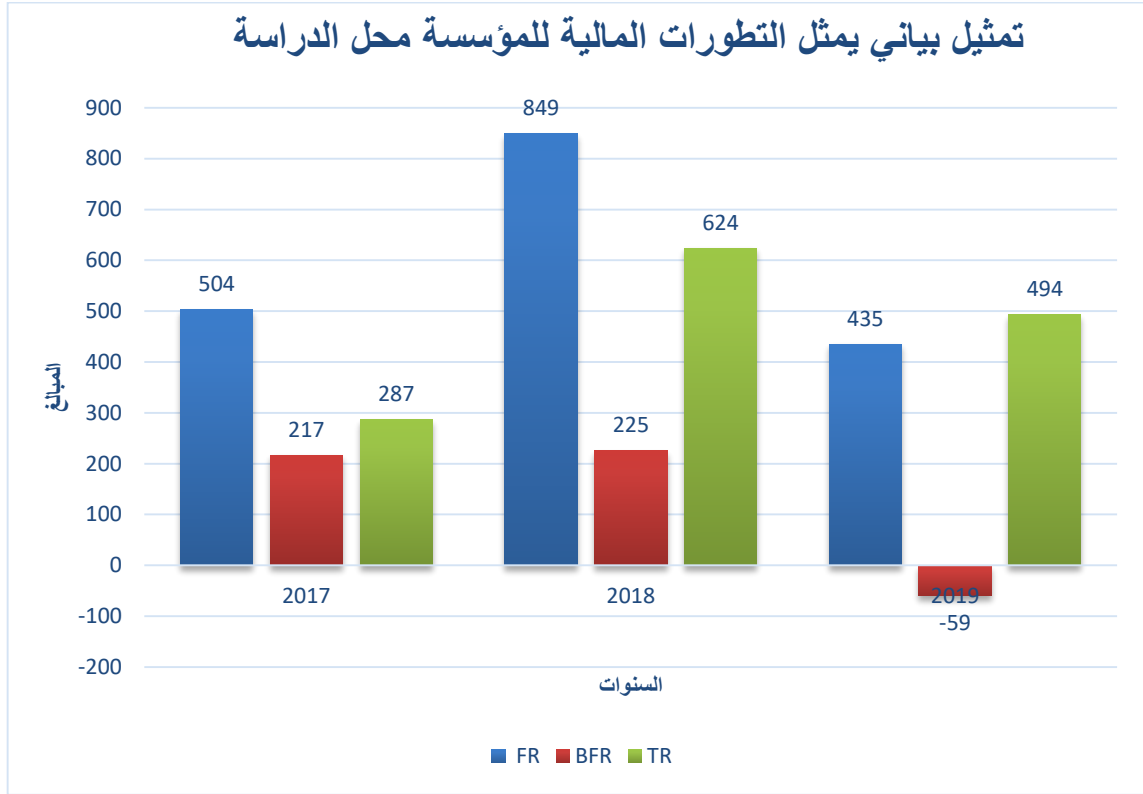
البيان	2017	2018	2019
FR	504	849	435
BFR	217	225	-59
TR	287	624	494

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

التعليق: نلاحظ أن FR أكبر من BFR في السنوات الثلاثة حيث وصل سنة 2018 إلى 624 مليون وهذا ما يدل على وجود فائض وهذه الحالة تعبر عن ارتياح وتوازن المؤسسة.

الشكل رقم (12): تمثيل بياني وضح التطورات المالية للسنوات 2017 2018 2019



المطلب الثالث: دراسة وتقييم النسب المالية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

1. تحليل مؤشرات السيولة.

1.1 نسب السيولة العامة.

جدول رقم (13): يبين لنا كيفية حساب نسب السيولة العامة

$U=10^6$ da

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
المؤشر	1,04	1,07	1,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تتراوح ما بين 1,03% و1,07% خلال سنوات الثلاثة من 2017 إلى 2019، هذا ما يعني أن الأصول المتداولة غطت الديون قصيرة الاجل وهذا يدل أيضا على وجود راس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث وهي نسبة جد مقبولة لأنها أكبر من الواحد.

1. 2 نسب السيولة السريعة.

جدول رقم(14): يبين لنا كيفية حساب السيولة السريعة

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
(الأصول الجارية - المخزونات)	12536	12936	13069
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
المؤشر	1,04	1,07	1,03

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تساوي السيولة السريعة خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لعدم وجود مخزون في المؤسسة وهي على التوالي 1,04 1,07 1,03 خلال السنوات 2017 2018 2019، وهي نسبة غير مقبولة لأنها أكبر من القيمة النموذجية، القيمة النموذجية المثلى لهذه النسبة تتراوح ما بين 0,3 و0,5. نسب السيولة الجاهزة.

الجدول رقم(15): يبين لنا كيفية حساب نسبة السيولة الجاهزة.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
القيم الجاهزة	287	624	494
الخصوم المتداولة	12032	12087	12634
المؤشر	0,02	0,05	0,03

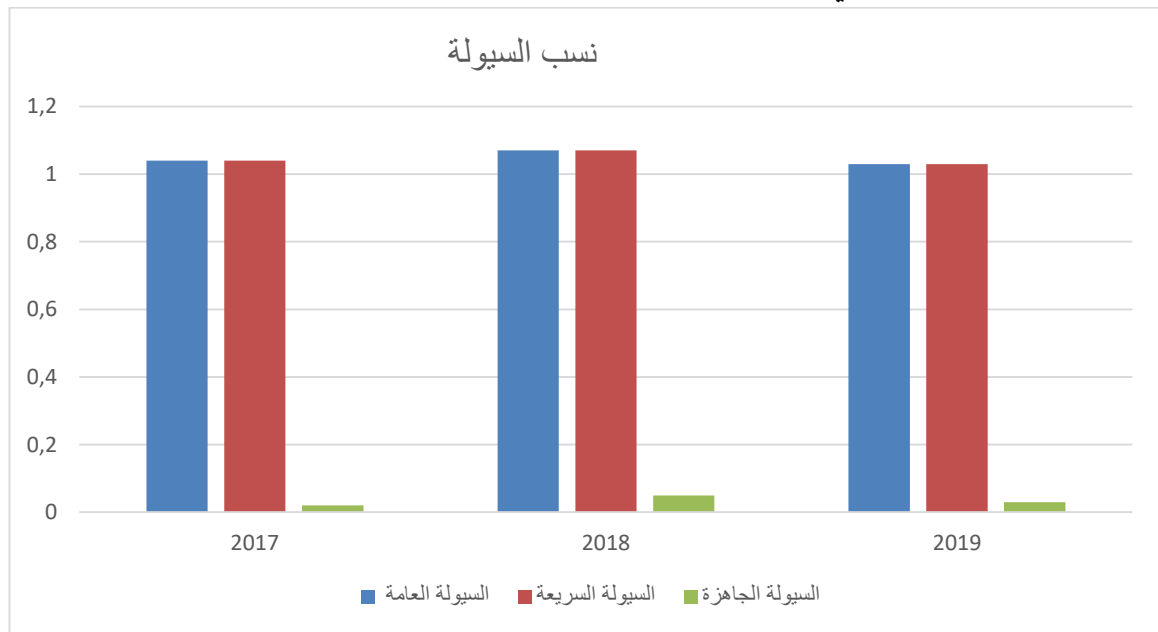
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

التعليق:

كما سبق الإشارة إليها فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها القصيرة الاجل دون اللجوء الى بيع مخزوناتاها او تحصيل من المدينين وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0,2 و 0,3 ومن خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة خلال السنوات الثلاث تقدر ما بين 0,02 و 0,03 و 0,05 وهي نسبة منخفضة جدا وغير مقبولة، وذلك راجع لارتفاع الخصوم المتداولة وتدهور قيمة الخزينة، وهذا دليل على عدم امتلاك المؤسسة للأموال لمواجهة التزاماتها قصيرة الاجل.

الشكل رقم(13): تمثيل بياني يمثل نسب السيولة للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات خلال سنوات الدراسة



2-تحليل نسب النشاط.

1.2 معدل دوران مجموع الأصول:

جدول رقم(16): يبين لنا كيفية حساب نسبة مجموع الأصول.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	2248	3878	4134
المبيعات	13183	13477	14273
النسبة	0,17	0,28	0,29

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

التعليق

يقدر معدل مجموع أصول المؤسسة في سنة 2017 ب 0,17 ويدل هذا المعدل المنخفض على تراجع أداء المؤسسة بينما تداركت الوضعية سنة 2019 ليصل إلى 0,29 يعني هذا أن كل دينار مستثمر في هذه السنة يولد 0,5 دينار من المبيعات، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن المؤسسة تعمل لمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية، كما تبين أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال.

2.2 معدل دوران الأصول المتداولة:

جدول رقم (17): يبين لنا كيفية حساب نسبة الأصول المتداولة.

$$U=106 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	2248	3878	4134
الأصول المتداولة	12536	12936	13069
النسبة	0,17	0,30	0,31

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

التعليق

يتراوح معدل دوران الأصول الجارية بين 0,17 و 0,31 وهو معدل ضعيف جدا وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير أصولها المتداولة.

3.2 معدل دوران المدينين:

جدول رقم (18): يبين لنا كيفية حساب معدل دوران المدينين.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
المبيعات	2248	3878	4134
الزبائن	10398	10435	9982
النسبة	0,2161	0,3716	0,4141
مدة التحصيل	1701,32	968,78	869,35

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

التعليق:

تبين النتائج أن معدل دوران المدينين منخفضة خلال السنوات الثلاث للمؤسسة محل الدراسة بالإضافة على أنها أقل من معدل دوران الدائنين وهذا ما يبين لنا أن فترة التحصيل أقل من فترة التسديد وهو مؤشر جيد لها، وهذا ما يمكن المؤسسة من الحصول على أموالها من الغير في وقت كافٍ لتسديد مختلف التزاماتها.

4.2 معدل دوران الدائنين:

جدول رقم(19): يبين لنا كيفية حساب معدل دوران الدائنين.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
المشتريات	454	722	908,96
الموردون	9056	8524	8828
النسبة	0,0501	0,0847	0,1029
مدة التسديد	7185,62	4250,290	3498 ,54

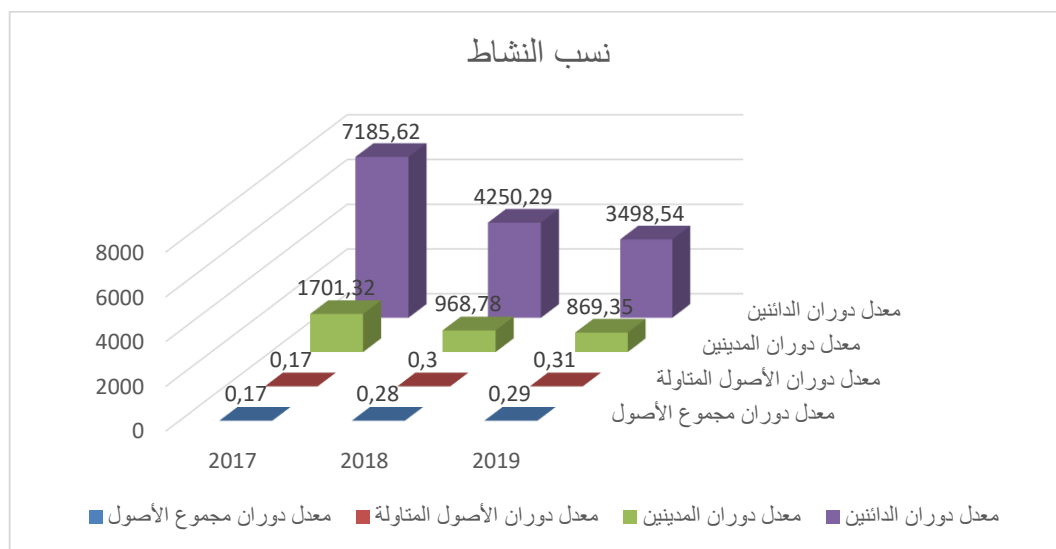
المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة وبالإعتماد على العلاقات السابقة

التعليق:

نلاحظ إنخفاض معدل دوران الدائنين خلال سنوات الدراسة كما تظهر لنا مدة التسديد للموردين على أنها أكبر من مدة التحصيل، وهذا ما يدل على عدم وجود مشاكل في تسديد الالتزامات، ونلاحظ أيضا أن مدة التسديد طويلة جدا وهذا ما يفسر أن المؤسسة لها الوقت الكافي لتسديد الالتزامات أي تقوم بتحصيل حقوقها من زبائنهم أولا ثم تقوم بتسديد ديونها، مدة التسديد طويلة جدا وهذا ما يفسر إمكانية استغلال تلك الأموال في مشاريع أخرى.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الشكل رقم (14): يمثل نسب النشاط للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات خلال سنوات الدراسة



3- تحليل نسب التمويل.

3-1 نسبة التمويل الخارجي.

الجدول رقم (20): يبين كيفية حساب نسبة التمويل الخارجي (الاقتراض) لمؤسسة كنفاز

$U=10^6$ da

البيان	2017	2018	2019
مجموع الديون	12995	12649	13333
مجموع الأصول	13183	13477	14273
النسبة	0,98	0,94	0,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أين تم حساب نسبة التمويل الخارجي لسنة 2017-2018-2019 نلاحظ ان هذه النسب موجبة لكنها تتخفف من سنة لأخرى وهي غير مرتفعة فسنة 2017 كانت النسبة 98% ثم انخفضت سنة 2018 الى النسبة 94% لتتخفف في السنة الموالية لتصل الى النسبة 93% وهذا راجع لكون المؤسسة تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل أصولها دون اللجوء الى التمويل الخارجي وتعتبر مؤشر جيد وذلك لعدم تحمل المؤسسة لعبء الفوائد.

3-2 نسبة التمويل الدائم:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الجدول رقم(21): يبين لنا كيفية حساب التمويل الدائم في مؤسسة كنفاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	1151	1390	1638
الأصول الثابتة	648	541	1203
النسبة	1,77	2,56	1,36

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد وموجبة خلال السنوات الثلاث 2017 2018 2019 على التوالي 1,77% وارتفعت الى 2,56% لتعود الى الانخفاض سنة 2019 الى 1,36% وذلك يعود الى الارتفاع في الأصول الثابتة بمقدار حوالي مرتين مقارنة بالسنة التي قبلها، وهي نسبة جيدة وهذا يوضح ان المؤسسة مولت بصفة كاملة كل اصولها الثابتة بالأموال الدائمة، ونجد نفسها تمويل بصفة ثابتة عناصر الأصول المتداولة والذي يعبر بدوره على وجود راس مال عامل موجب تماما.

3-3 نسبة التمويل الخاص

الجدول رقم(22): يبين لنا كيفية حساب نسبة التمويل الخاص لمؤسسة كنفاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	188	828	939
الأصول الثابتة	648	541	1203
النسبة	0,29	1,53	0,78

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

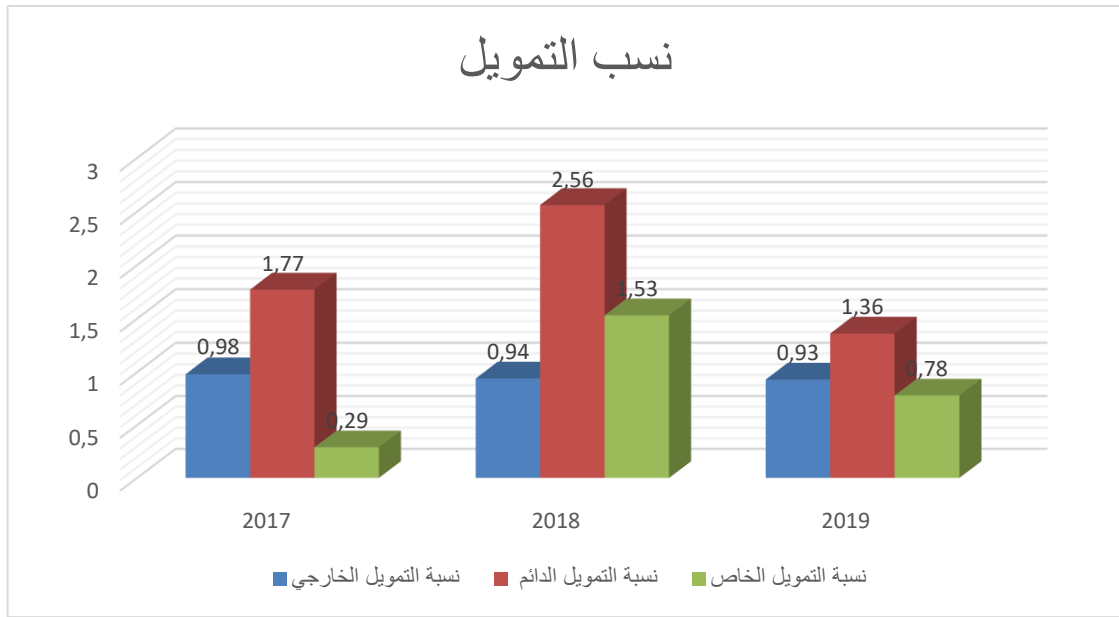
التعليق:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، حيث سجلت المؤسسة خلال فترة الدراسة نسبة موجبة حيث كانت منخفضة سنة 2017 لتعرف ارتفاع سنة 2018 وذلك راجع للانخفاض في الأصول الثابتة بقيمة 107 دج والارتفاع في الأموال الخاصة بمقدار حوالي 4 مرات، لتعود النسبة للانخفاض سنة

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

2019 إلى 0,78 وذلك راجع للارتفاع الظاهر للأصول الثابتة بقيمة 662 دج. حيث كانت النسبة خلال السنتين الأخيرتين تساوي الواحد وقريبة من الواحد وهذا يدل على ان المؤسسة تغطي أصولها الثابتة باموالها الخاصة بالاستعانة بالديون طويلة الاجل.

الشكل رقم (15): تمثيل بياني يمثل نسب التمويل للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات خلال سنوات الدراسة



4-تحليل نسب المديونية

4-1 نسبة الاقتراض (المديونية).

الجدول رقم(23): يبين لنا كيفية حساب نسبة الاقتراض في مؤسسة كنگاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
إجمالي الإلتزامات	12995	12649	13333
إجمالي الأصول	13183	13477	14273
النسبة	0,98	0,94	0,93

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

تعتبر نسبة الاقتراض نسبة مهمة جدا لمعرفة حالة المديونية الخاصة بمؤسسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات ومدى إمكانية أجمالي الأصول على تغطية إجمالي الالتزامات الثابتة خلال السنة، وكما نلاحظ أن النسبة انخفضت من 2017 إلى 2019 وذلك بسبب التغير في إجمالي الالتزامات والأصول.

نلاحظ في سنة 2018 الأصول الثابتة انخفضت بقيمة 107 دج كما نلاحظ أيضا أن الدين طويل ومتوسط الأجل انخفض مقارنة بسنة 2017 بقيمة 401 دج وهذا ما يدل على أنها قامت بالتنازل على جزء من الأصول الثابتة من أجل تسديد جزء من الدين، وخلال 2019 لجأت مرة أخرى الى الاقتراض من أجل التمويل والحيازة على أصول جديدة.

4-2 نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.

جدول رقم (24): يبين لنا كيفية حساب نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية في مؤسسة كنفاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
مجموع الديون	12995	12649	13333
حقوق الملكية	188	828	-939
النسبة	69,12	15,27	14,19

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية في مؤسسة كنفاز كبيرة مما يدل على زيادة حقوق الدائنين للمؤسسة على حقوق المالكين وهو مالا ترغب فيه المؤسسة ويعتبر مؤشر غير جيد يبين عدم قدرة حقوق الملكية على تغطية التزاماتها المؤسسة.

5- تحليل نسب المردودية

5-1 المردودية المالية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الجدول رقم(25): يبين لنا كيفية حساب نسبة المردودية المالية في مؤسسة كنگاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	-37	640	189
الأموال الخاصة	188	828	939
النسبة	-0,20	0,77	0,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة المردودية المالية خلال السنوات الثلاث منخفضة، وهذا بسبب إنخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة وعموما نلاحظ أن المردودية المالية في المؤسسة ضعيفة حيث انخفضت من سنة 2018 إلى سنة 2019 لتصل إلى 0,20 أي كل دينار من الأموال الخاصة يولد لنا 0,20 من النتيجة الصافية وهذا راجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الأموال الخاصة.

2-5 المردودية الاقتصادية

الجدول رقم(26): يبين لنا كيفية حساب نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة كنگاز.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
الفائض الإجمالي للاستغلال	168	818	350
مجموع الأصول	13183	13477	14273
النسبة	0,01	0,06	0,02

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية إرتفعت من سنة 2017 إلى سنة 2018 بنسبة 0,05 لتعود إلى الانخفاض سنة 2019 ليصل إلى 0,02 وهذا يعني ان كل 1 دج تستثمره يولد لها 0,02 دج من النتيجة الصافية وهذا يعني

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

أن المردودية الاقتصادية ضعيفة جدا في المؤسسة وهذا راجع للإرتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الإستغلال التي تحققها.

3-5 المردودية التجارية:

الجدول رقم(27): يبين لنا كيفية حساب المردودية التجارية في مؤسسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات.

$$U=10^6 \text{ da}$$

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	-36	640	189
الأصول الغير جارية	648	541	1203
النسبة	0,05	1,18	0,16

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن هناك إنخفاض في المردودية التجارية لسنة 2017 بنسبة 0,05 دينار وهذا الانخفاض كان سببه تدهور قيمة النتيجة الصافية التي كانت سالبة خلال السنة، أي أن كل 0,05 من الأصول الغير جارية يولد 0,05 من النتيجة الصافية ليرتفع سنة 2018 الى 1,16 وذلك راج للتغير في النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة بقيمة 604 دج وتعود النسبة للانخفاض سنة 2019 ليصل الى 0,16 بسب ارتفاع الأصول غير الجارية خلال تلك السن ب قيمة 662 دج.

ومنه فإن المردودية التجارية ضعيفة في المؤسسة، وهذا راجع للارتفاع الكبير في الأصول الثابتة.

6-تحليل النسب المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة.

مؤشرات تقييم السيولة:

1-نسبة تغطية النقدية

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

الجدول رقم(28): يبين كيفية حساب نسبة تغطية النقدية في مؤسسة كنگاز.

البيان	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	745453215,29	676614075,26	-1068049776,80
إجمالي تدفقات الخزينة الخارجة (أنشطة الإستثمار والتمويل)	340335147,57	336320862,89	803776893,68
النسبة	2,19	2,01	-0,13

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن مؤسسة كنگاز سنة 2019 كانت غير قادرة تماما على توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، في حين سنتي 2017 و 2018 فقد كانت قادرة على نحو مرتين إذن يمكن القول أن نشاط المؤسسة في تراجع مستمر.

1- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

الجدول رقم(29): يبين لنا كيفية حساب نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون

البيان	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	745453215,29	676614075,26	-1068049776,80
فوائد الديون	45000000	24000000	6530000
النسبة	16,56	28,19	-163,560

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ أن مؤسسة كنگاز خلال سنة 2017 و 2018 قادرة على نحو 16 و 28 مرة على التوالي من توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وعدم قدرتها بالوفاء عليها سنة 2019 وهذا راجع لحصولها على قروض خلال تلك السنة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

2-نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

الجدول رقم(30): يبين كيفية حساب نسبة التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

البيان	2017	2018	2019
صافي التدفقات النقدية التشغيلية	745453215,29	676614075,26	-1068049776,80
مجموع الإلتزامات	12995000000	12649000000	13333000000
النسبة	0,06	0,05	-0,008

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على وثائق المؤسسة.

التعليق:

نلاحظ عدم قدرة مؤسسة كнгаز على تغطية إلتزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية.

المبحث الثالث: تطبيق نماذج التنبؤ على المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات KANAGAZ
ببومرداس.

المطلب الأول: تطبيق نموذج KIDA

لتطبيق هذا النموذج على شركة كнгаز يجب أولاً حساب النسب المالية المكونة له والمتمثلة في 5 نسب مالية، والجدول التالي يبين اهم النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم(31): تطبيق نموذج KIDA على مؤسسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
x1	الربح الصافي /مجموع الاصول	-0,0027	0,0353	0,0132
x2	الأموال الخاصة /مجموع الديون	0,0142	0,0614	0,0657
x3	النقديات /الخصوم المتداولة	0,0238	0,0516	0,0391
x4	المبيعات/ اجمالي الاصول	0,1705	0,2877	0,2896
x5	النقديات /اجمالي الاصول	0,0217	0,0463	0,0346

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوت

-0,1013	-0,0818	-0,0809	$Z=1,042x_1+0,42x_2-0,461x_3-0,463x_4+0,271x_5$	Z
المالي	معرضة	لمخاطر الفشل	التفسير	

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة كنفاز لسنوات الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

قيمة x_1 : والتي تمثل الربح الصافي على مجموع الأصول وهي من نسب الربحية حيث أنها غير مقبولة خلال سنوات الدراسة كانت سالبة خلال طول سنة 2017.

قيمة x_2 : والتي تمثل الأموال الخاصة للشركة بالنسبة لإجمالي التزاماتها وهي نسبة رفع ونلاحظ من النتائج المتوصل إليها أن التزامات الشركة الطويلة والمتوسطة والقصيرة الاجل بما فيها حقوق المؤمن لهم أصغر من قيمة الأموال الخاصة، حيث أنها تمثل في المتوسط 6% من الالتزامات وهذا يدل على ان الشركة غير قادرة على تغطية التزاماتها خلال فترة الدراسة.

قيمة x_3 : وهي نسبة السيولة والتي تمثل النقديات على الخصوم المتداولة للشركة حيث نلاحظ أن قيمتها غير مقبولة خلال سنوات الدراسة

قيمة x_4 : وهي تمثل المبيعات أو رقم الاعمال للشركة على اجمالي الأصول وتعتبر من نسب النشاط، حيث نلاحظ ان المبيعات تمثل بالتقريب 29% من قيمة الأصول خلال سنة 2019 وهي نسبة مقبولة نوعا ما.

قيمة x_5 : وهي من نسب السيولة حيث تمثل نقديات الشركة على اجمالي الأصول ونلاحظ ان نقديات الشركة تمثل في المتوسط 3% من مجموع الأصول التي تمتلكها حيث ان المؤسسة تحتفظ بأموالها في الخزينة لمواجهة التزاماتها عند الخطر.

قيمة z : والتي تمثل قيمة نموذج kida حيث كان سالب خلال السنة الأولى من الدراسة 2017 وهذا يدل على الإنذار بالفشل المالي في المستقبل.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

المطلب الثاني: تطبيق نموذج SHIRROD

والذي اختار الباحث لبنائه ست نسب مالية تتنوع بين مؤشرات السيولة، ربحية ومؤشرات الرفع المالي والجدول المالي يبين أهم نتائج تطبيق نموذج sherrod على شركة كنفاز:

جدول رقم(32): تطبيق نموذج sherrod على المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
x1	رأس مال العامل/مجموع الأصول	0,0382	0,0629	0,0304
x2	النقديات/مجموع الأصول	0,0217	0,0463	0,0346
x3	حقوق المساهمين/ مجموع الأصول	0,0142	0,0614	0,0655
x4	الأرباح قبل الفوائد والضرائب/ اجمالي الأصول	0,3690	0,3284	0,1946
x5	اجمالي الأصول/ اجمالي الالتزامات	1,0144	1,0654	1,0705
x6	اجمالي حقوق المساهمين/ القيم الثابتة المادية	0,3828	7,5688	3,4145
Z	$Z=17x_1+9x_2+3,5x_3+20x_4+1,2x_5+0,10x_6$	9,5302	10,3042	6,5755
	التفسير	معرضة	لمخاطر الفشل	المالي

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة كنفاز لسنوات الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

x1: والتي تحسب من خلال العلاقة التي مفادها راس مال العامل لى اجمالي الأصول والتي تعتبر من مؤشرات السيولة حيث تم حساب راس مال العامل للشركة محل الدراسة وكان موجبا خلال سنوات الدراسة الثلاث 2017 2018 2019 وهذا دليل على ان الشركة قادرة على تغطية التزاماتها المتداولة باستعمال الأصول المتداولة مع وجود فائض في السيولة على المدى القصير.

x2 : تم شرحها سابقا.

x3: هو مؤشر الرفع والذي يحسب من خلال العلاقة بين الأموال الخاصة ومجموع الأصول حيث يبين هذا المؤشر ان الشركة محبل الدراسة تمويل 6 % من أصولها الخاصة والباقي بالديون

x4 : تمثل مؤشر الربحية والتي تحسب من خلال الربح قبل الضريبة على مجموع الأصول، حيث ان الأرباح التي تحققها الشركة مقارنة بالأصول التي تملكها مقبولة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

x5: هو مؤشر الرفع ويحسب من خلال العلاقة بين إجمالي الأصول على إجمالي الالتزامات والديون وهي نسبة جيدة في الشركة حيث انها تستطيع تغطية كل التزاماتها باستعمال أصولها مع بقاء فائض وذلك خلال سنوات الدراسة.

x6: يعد هذا المؤشر من مؤشرات الرفع، حيث يساعد في تقييم الهيكل التمويلي للشركة ومن خلال النتائج السابقة نلاحظ انه جيد حيث خلال سنة 2018 كانت الأموال الخاصة تمثل بالتقريب 7 أضعاف الأصول الثابتة.

قيمة Z: من خلال النتائج المتوصل اليها والمجالات التي حددها النموذج للحكم على النجاح او الفشل المالي مستقبلا، نلاحظ ان المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات تمر بوضع يصعب التنبؤ فيه بمخاطر الإفلاس وذلك من خلال سنوات الدراسة الثلاث، ولكن يمكن القول انها لم تقلس لانها لاتزال موجودة وتزاول نشاطها بصفة عادية.

المطلب الثالث: تطبيق نموذج ALMAN

تم تطبيق نموذج Altman على شركة كنفاز بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في تقاريرها المالية لسنوات الدراسة من 2017 الى 2019، وتم استخراج النسب المالية الأربعة المكونة للنموذج بالإضافة الى قيمة Z كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (33): تطبيق نموذج Altman على المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
x1	راس مال العامل/مجموع الاصول	0,0382	0,0629	0,0304
x2	الأرباح المحتجزة/مجموع الاصول	-0,0917	-0,0924	-0,0478
x3	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الاصول	0,2107	0,3284	0,3408
x4	القيمة الدفترية لحقوق الملكية/مجموع الخصوم	0,0142	0,0614	0,0657
x5	المبيعات / إجمالي الأصول	0,1705	0,2877	0,2896
Z	$Z=6,56x_1+3,26x_2+6,72x_3+1,05x_4$	0,1764	0,2980	0,3006
التفسير		معرضة	لمخاطر	الإفلاس

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة كنفاز لسنوات الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

قيمة x1 x3 x4 x5 تم شرحهم سابقا.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

قيمة x_2 : والتي تمثل الأرباح المحتجزة بالنسبة لإجمالي الأصول، ونلاحظ أنها سالبة خلال السنوات الثلاث للدراسة 2017 2018 2019 الذي يدل على أن مجموع الأصول أكبر من الأرباح المحتجزة التي تملك المؤسسة.

قيمة Z : والتي من خلالها يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها والتنبؤ بنجاح أو فشلها المالي، ومن خلال ما تم التوصل إليه فإن الشركة خلال السنوات الدراسة أقل من 1,10 أي أن الشركة في حالة تعثر ووقوعها في الإفلاس مستقبلاً.

من خلال دراستنا وبتطبيق نماذج التنبؤ على المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كغاز تبين لنا أنها كانت مهددة بالإفلاس خلال سنوات 2017 2018 2019 إلا أنها إلى حد الآن لم تقلص ولا زالت مستمرة وتزاول نشاطها، وذلك من خلال اعتمادها على مخطط فعال وذلك من خلال اللجوء الى المؤسسة الأم من أجل تمويلها، واللجوء الى التمويل الخارجي.

ففي سنة 2017 قامت باقتراض دين طويل الأجل بقيمة 963000000 دج، لاستمرار نشاطها حيث نلاحظ أنه في سنة 2018 إنخفاض في الديون بقيمة 401000000 دج وذلك بتسديد جزء من ديونها.

أما في سنة 2019 تم ملاحظة الزيادة في قيمة الدين مقارنة بسنة 2018، حيث كانت قيمة الزيادة 137000000 دج وهذا ما يدل على أنه قامت باقتراض قرض جديد خلال سنة 2019 وذلك من أجل القدرة على استمرار النشاط وتغطية الأصول الثابتة.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية لصناعة القنوات

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تحليل وتقييم الوضعية المالية لمؤسسة كنگاز، فبدأنا بتقديم شامل لها بالإضافة إلى عرض أهم أنشطتها، كما قمنا أيضا بعرض الميزانيات المختصرة لها خلال الفترة الممتدة من 2017 الى 2019، بعدها قمنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي التي تتمثل في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، كما تطرقنا الى نماذج التنبؤ أيضا.

ويمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، الا أنها تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في تراجع أداء المؤسسة وهذا ما تم ملاحظته من خلال مختلف النسب المالية.

ومن خلال تطبيق بعض نماذج التنبؤ على مؤسسة المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات كنگاز، توصلنا الى أن المؤسسة مهددة بالإفلاس مستقبلا.

الخاتمة العامة

خاتمة:

يعتبر اتخاذ القرار داخل المؤسسة أمراً ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاطها وتحقيق الأهداف والتي المحددة ولقد إختارنا في بحثنا هذا أحد أهم الأدوات المستخدمة في إتخاذ القرارات داخل المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المحلل من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الإنتباه على النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وإتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى البقاء والاستمرار، ولا يتأنى لها ذلك بإعتمادها على أدوات التسيير الحديثة معتمدة على التحليل والتشخيص المالي.

وقد تم من خلال هذا البحث التركيز على الجانب المالي والمحاسبي واختارنا التحليل المالي كوسيلة لاتخاذ القرار، كون المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار والمراقبة داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذ تنتمي اليه، كما يمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، ومن الطبيعي عدم الاكتفاء بالجانب المالي والمحاسبي وحده كمؤشر قادر على اتخاذ القرارات داخل المؤسسة كون التحليل ناتج عن تركيبة من الأنشطة والمجهودات المبذولة وفق سياسة معينة متعددة الأبعاد (اجتماعية، اقتصادية، قانونية...) إلا ان البعد المالي يحتل الصدارة خاصة في مثل هذه الدراسات، لأن عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتقاديبها في المستقبل ونقاط القوة وتدعيمها من خلال قراراته، وبما ان أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في اتخاذ القرارات المناسبة لذا أصبح من الضروري انطلاقاً من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية.

من خلال هذه الدراسة والاشكالية المطروحة سابقاً (ما هو دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة) تم التوصل الى إختبار صحة الفرضيات وتقديم النتائج المتوصل لها وكذا مختلف التوصيات:

1- إختبار صحة الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية تم التأكيد عن صحة هذه الفرضية حيث تكمن أهمية التحليل المالي في مساعدة المسي المالي فاتخاذ القرار.
- **الفرضية الثانية:** تعتبر هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد حيث تعتبر أدوات التحليل الركيزة الأساسية لدعم قرارات المؤسسة.
- **الفرضية الثالثة:** يمكن القول أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم المؤشرات المالية لاتخاذ القرارات، وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الرابعة:** من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات تم استخلاص أن المؤسسة تعتمد على أدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار، وهذا ما ينفي صحة هذه الفرضية.

2- النتائج المتوصل إليها:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الموجزة على التوصل على أهم النتائج التالية في الجانب النظري والجانب التطبيقي وتتمثل في:

- النتائج النظرية:

- تعتمد فعالية التحليل المالي على صحة ومصداقية المعطيات المنشورة في القوائم المالية المستخدمة من طرف المحلل المالي.
- التحليل المالي وسيلة لاتخاذ القرار في المؤسسة والذي من خلاله يمكن تشخيص الوضعية المالية وتصحيح الانحرافات وتعزيز نقاط القوة.
- تعتبر عملية اتخاذ القرار الركيزة الأساسية لأي مؤسسة مهما اختلف نوع نشاطها أو حجمها كونها تساعد في تسيير نشاطها.
- تساعد نماذج النبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية على توقع الخطر المالي المستقبلي واتخاذ الإجراءات الوقائية لتفاديه ومعالجته.
- يمكن القول ان التحليل المالي الحديث يساعد المؤسسات في عملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه وهذا من خلال ادواته المختلفة.

- النتائج التطبيقية:

- حققت المؤسسة الوطنية كغاز إرتفاعا في القيمة العادية للأسهم سنة 2019 وهذا يعمل على تعزيز ثقة المستثمرين وطمأنينتهم.
- حققت المؤسسة توازن مالي خلال فترة الدراسة 2017 2018 2019 وخزينة موجبة بالإضافة الى وجود هامش أمان.
- نسبة المديونية كبيرة جدا حيث فاقت الحد القانوني لها وبما أن المؤسسة الوطنية لصناعة القنوات فرع من فروع سونلغاز وتابعة لها فإن لها ديون كبيرة اتجاه الدولة.
- تشير النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة والتي كانت مقبولة عموما ماعدا البعض منها.
- المؤسسة غير قادرة على تغطية التزاماتها بالاعتماد على النقديات.

- أثبتت نتائج تطبيق نماذج التنبؤ على المؤسسة محل الدراسة عن إمكانية تعرضها للإفلاس مستقبلاً، إلا أن مجلس إدارتها قام باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع الإفلاس وتدارك الوضع وأخذ التدابير اللازمة وإنشاء مخطط فعال وصارم المتمثل في:

- اللجوء الى الشركة الأم سونلغاز حيث قامت بتمويلها.
- تحصيل جميع مستحقاتها من الغير.
- الحصول على تمويل خارجي طويل الأجل.

وهذا ما جعلها تعيد بناء نفسها واستمرارها الى غاية اليوم أي سنة 2022

1-التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها.
- نقترح على المؤسسة في حسن تسييرها للأموال الخاصة وتحسين مردوديتها الاقتصادية.
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات صعبة.
- نوصي بأهمية التحليل المالي والمعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات داخل المؤسسة.
- على المؤسسة إعطاء أهمية أكبر لتقنيات التحليل المالي الحديثة فيما يخص التنبؤ بالفشل المالي ومن بينها نماذج التنبؤ.

2-آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي أثناء القيام بهذه الدراسة حيث صادفنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- ماهي الآثار المترتبة عن غياب التحليل المالي للمؤسسة؟
- ما مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة؟
- ماهي أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة؟
- ما دور التحليل المالي في مراقبة تسيير المؤسسة؟
- هل يمكن للمؤسسة الاستغناء عن التحليل المالي داخل المؤسسة؟

كل هذه الإقتراحات لا بد أن تكون دراسات ميدانية دون أن ننسى الجانب النظري الذي هو في غاية الأهمية



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

الكتب:

- 1- بن ساسي إلياس وقرشي يوسف، التسيير المالي - الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 2- حروش رفيقة، إقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 3- حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية ج م ع.
- 4- الحياي وليد ناجي، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 5- الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، إقتصاديات الإستثمار - التمويل - التحليل المالي، مدخل في التحليل وإتخاذ القرارات، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- 7- الشريف عليان وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 8- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهراء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الثالثة، 2018.
- 9- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
- 10- طعمة أمل أحمد، إتخاذ القرار والسلوك القيادي، دار ديبونو للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- 11- نجار عبد العزيز، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث ج م ع الإسكندرية، 2007.
- 12- العداسي أحمد محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، الطبعة الأولى، 2011.

- 13-عطا غنيم حسين، دراسات في التمويل: التحليل المالي ودراسات صافي رأس المال العامل - أساسيات الإستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، المكتبة الأكاديمية، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
- 14-لسلوس مبارك، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون - الجزائر، 2004.
- 15-لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، دار النشر "pages bleues"، الجزائر، 2010.أ.د عبد العزيز نجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث ج م ع الإسكندرية، 2007.
- 16-محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي - شركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر والرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 17-محمد عبد السلام أحمد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم العالي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2018.
- 18-مطر محمد، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع الاردن - عمان، الطبعة الثانية، 2006.
- 19-مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع إتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- 20-مؤيد عبد الحسن الفضل، نظريات إتخاذ القرار -مدخل كمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 21-النعيمي عدنان تايه وآخرون، الإدارة المالية -النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- المجلات:
- 22-بلحاج فتيحة، الاسس النظرية والعلمية في إتخاذ القرار، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الإقتصادية، العدد 07-2016.
- 23-سعداوي مراد مسعود، وآخرون، مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 04، 2020.

24-شرفي منصف وعميروش بوشلاغم، دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 01، الجزائر، 2020.

25-فائق يسر، مؤشرات التحليل المالي وأثرها في إتخاذ قرار الإستثمار، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 53، 2020.

المذكرات والرسائل والأطروحات:

26-أحمد غازي طاهر، مدى إستخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات تخطيطية، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت الأردن، 2015.

27-بادي عبد المجيد، تبني المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الإقتصادية ومساهمتها في إعداد التقارير المالية لخدمة التحليل المالي - دراسة حالة مؤسسة Lenien، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015.

28-بو الصابون رشيدة ودلال بوسنة، أثر إستخدام جدول تدفقات الخزينة في إتخاذ القرارات المالية -دراسة حالة مؤسستي الشركة المغاربية للميكانيك الدقيقة والصيانة الصناعية ومؤسسة الخزف الصحي، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة محمد الصديق بن يحي، 2018.

29-تبة سومييه وشنوف شعيب، ومعايير الإبلاغ دور المعايير المحاسبية المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء GCB، مذكرة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2014.

30-جواني فريدة، التحليل المالي المعمق كأداة لتفعيل إستراتيجية المؤسسات الإقتصادية - دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، أطروحة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم بواقي، 2020.

31-خالفي أسمهان، دور نظم المعلومات في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008-2009.

قائمة المراجع

- 32-خلف الله علي، التحليل المالي وإستخداماته على الأداء والكشف عن الانحرافات، قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات منح شهادة الماجستير في التحليل المالي، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإدارة، الدنمارك 2008.
- 33-رحيش سعيدة، قدرة التحليل المالي الحديث على التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين - دراسة ميدانية - أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2020.
- 34-سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة- المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008/2009.
- 35-عمار أكرم عمر الطويل، مدى إعتداد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 36-فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الكويت، 2016.
- 37-كسيس أسماء وبردعي نسيم، دور قائمة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة -دراسة حالة الشركة الإفريقية للزجاج، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة جيجل، 2014.
- 38-لزر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أطروحة تدخل ضمن نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2012.
- 39-مختاري زهرة، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين خلال الفترة 2007/2005. مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2011.
- 40-مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2010/2011.

قائمة المراجع

41-نمري نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسة الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، دراسة حالة ثلاث شركات تأمين ناشطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية مؤسسة، شعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015/2014.

42-هادف ياسمين، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة ميدانية في مؤسسة نفطال، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2017.

المطبوعات الجامعية:

43-خليفة اسياء، التحليل المالي المتقدم، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيبازة، 2020/2021.

44-رزاز رتيبة والطيف عبد الكريم، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية في التحليل المالي، تخصص إدارة مالية قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2019.

45-الطيف عبد الكريم، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة ماستر 1، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014.

46-قوبة كريم، محاضرات في التحليل المالي، مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الثالثة، تخصص محاسبة ومالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2020/2019.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

47- Hamdi kamel, **Le diagnostic financier**, Es-Salem, Algérie, 2011.

48- Hubert de la **Bruslerie**, **Analyse financière**, 4ème édition, Dunod, paris, 2010.

49-Ramage Pierre, **Analyse et diagnostic financier**, édition d'organisation, Paris, 2011.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية.

- 50- <https://mawdoo3.com>.
- 51- <https://www.th3accountant.com>.
- 52- <https://motaber.com>.
- 53- <https://al3loom.com>.
- 54- <https://elearning.centre-univ-mila>.
- 55- <https://hrdiscussion.cim>.
- 56- <https://www.ar-economist.com>.



الملاحق


Actif 2017
u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2016	2 017			Tx Ev (%) 17/16
		Brut	Amort./Prov	Net	

ACTIFS NON COURANTS

Immobilisations incorporelles	1	10	9	0,5	-58
Immobilisations corporelles					
Terrains	35	35		35	
Bâtiments	24	417	395	22	-11
Autres immobilisations corporelles	875	7 674	7 183	491	-44
Immobilisations en concession				0	
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières	0			0	
Titres mis en équivalence	0			0	
Autres participations et créances rattachées	0			0	
Autres titres immobilisés	0			0	
Prêts et autres actifs financiers non courants	8	8		8	
Impôts différés actif	122	91		91	-26
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	1 067	8 235	7 587	648	-39

u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2016	2 017			Tx Ev (%) 17/16
		Brut	Amort./Prov	Net	

ACTIF COURANT

Stocks et encours	939	1 326	121	1 205	28
Créances et emplois assimilés					
Clients	13 623	10 590	192	10 398	-24
Autre débiteurs	11	70	16	54	378
Impôts assimilés	32	48		48	51
Autre créances et emplois assimilés	0			0	
Créances sur sociétés du groupe et associées	509	544		544	
Disponibilités et assimilés	0			0	
Placements et autres actifs financiers courants	0			0	
Trésorerie	229	287		287	25
TOTAL ACTIFS COURANTS	15 343	12 865	329	12 536	-18

TOTAL GENERAL ACTIF	16 410	21 099	7 916	13 183	-20
----------------------------	---------------	---------------	--------------	---------------	------------



Passif 2017

u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2016	Net 2017	Tx Ev (%) 17/16
- CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	450	450	-
Autres fonds propres		183	-
Capital non appelé			-
Primes et réserves / (Réserves consolidées	802	802	-
Ecart de réévaluation			-
Ecart d'équivalence (1)			-
Résultat net / (Résultat net part du groupe	-1 100	-37	-
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-110	-1 209	-
Part de la société de consolidation			-
Part des minoritaires			-
Total capitaux propres	42	188	349

u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2016	Net 2017	Tx Ev (%) 17/16
- PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	812	532	-34
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avances	726	431	-41
Total passifs non courants	1 538	963	-37

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2016	Net 2017	Tx Ev (%) 17/16
- PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés	11 551	9 056	-22
Impôts	264	280	6
Dettes sur sociétés du groupe et associés	1 074	765	-29
Autres dettes	1 562	1 920	23
Trésorerie Passif	379	11	-97
Total passifs courants	14 830	12 032	-19

TOTAL GENERAL PASSIF	16 410	13 183	-20
-----------------------------	---------------	---------------	------------



TCR 2017

DESIGNATION DES COMPTES	Réel 2015	Réel 2016	Prévu 2017	Réel 2017	TRO(%)	Taux Evolution(%) 17/16
Chiffre d'affaires	4 253	3 130	4 341	2 248	52	-28
Variation stocks produits finis et en cours	127	-359		250		-
Production de l'exercice	4 380	2 771	4 341	2 498	58	-10
Achats consommés	789	1 206	801	454	57	-62
Dont tube	153	540				
Services extérieurs et autres consommations	1 484	837	790	677	86	-19
Consommation de l'exercice	2 273	2 044	1 591	1 132	71	-45
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOIT	2 107	727	2 750	1 366	50	88
Charges de personnel	1 938	1 544	1 750	1 164	67	-25
Impôts, taxes et versements assimilés	33	40	30	35	117	-13
EXCEDENT BRUT D'EXPLOIT	137	-857	970	167		
Autres produits opérationnels	8	80	12	22	184	-72
Autres charges opérationnelles	26	43	38	37	98	-14
Dotations amortis et aux provisions	411	480	791	445	56	-7
Reprise sur pertes de valeur et provisions	281	4	0	257		
RESULTAT OPERATIONNEL	-12	-1 296	153	-36	-	-
Produits financiers	4	1	0	0,89		-
Charges financières	78	70	90	45	50	-36
VI - RESULTAT FINANCIER	-74	-69	-90	-44	49	-
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	-86	-1 365	63	-80	-	-
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-89		20			
Impôts différés (Variations) sur résult ordinaires	80	-265	0	-43		
TOTAL PRODUITS ACTIVITES ORDINAIRES	4 673	2 856	4 353	2 778	64	-3
TOTAL CHARGES ACTIVITES ORDINAIRES	4 750	3 955	4 310	2 815	65	-29
RESULTAT NET ACTIVITES ORDINAIRES	-77	-1 100	43	-37	-	97
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-77	-1 100	43	-37	-	97



Actif 2018

u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2017	2 018			TxEv (%) 18/17
		Brut	Amort./Prov	Net	
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles	0,5	10	10	0,2	-64
Immobilisations corporelles				0	
Terrains	35	35		35	0
Agencements et aménagements de terrains	0	27	27	0	-20
Constructions (Bâtiments et ouvrages d'infrastructures)	22	417	398	19	-13
Installations techniques, matériel et outillage industriel	329	5 151	4 886	265	-19
Autres immobilisations corporelles	163	2 597	2 488	109	-33
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	8	8		8	5
Impôts différés actif	91	103		103	14
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	648	8 349	7 808	541	-17

u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2017	2 018			TxEv (%) 18/17
		Brut	Amort./Prov	Net	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	1 205	1 087	29	1 058	-12
Créances et emplois assimilés					
Clients	10 398	10 627	192	10 435	0
Autre débiteurs	54	237	16	221	310
Impôts assimilés	48	89		89	86
Autre actifs courants	0			0	
Créances sur sociétés du groupe et associés	544	509		509	
Disponibilités et assimilés	0			0	
Placements et autres actifs financiers courants	0			0	
Trésorerie	287	624		624	117
TOTAL ACTIFS COURANTS	12 536	13 173	237	12 936	3

TOTAL GENERAL ACTIF	13 183	21 522	8 045	13 477	2
----------------------------	---------------	---------------	--------------	---------------	----------



Passif 2018

u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2017	Net 2018	TxEv (%) 18/17
- CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	450	450	-
Autres fonds propres	183	183	-
Capital non appelé			-
Primes et réserves / (Réserves consolidées	802	802	-
Ecart de réévaluation			-
Ecart d'équivalence (1)			-
Résultat net / (Résultat net part du groupe	-37	640	-
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-1 209	-1 246	-
Part de la société consolidante			-
Part des minoritaires			-
Total capitaux propres	188	828	340

u=10⁶DA

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2017	Net 2018	TxEv (%) 18/17
- PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières	532	228	-57
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avances	431	333	-23
Total passifs non courants	963	562	-42

DESIGNATION DES COMPTES	Net 2017	Net 2018	TxEv (%) 18/17
-------------------------	----------	----------	-------------------

- PASSIFS COURANTS

Fournisseurs et comptes rattachés	9 056	8 524	-6
Impôts	280	314	12
Dettes sur sociétés du groupe et associés	765	751	-2
Autres dettes	1 920	2 491	30
Trésorerie Passif	11	7	-34
Total passifs courants	12 032	12 087	0,46

TOTAL GENERAL PASSIF	13 183	13 477	2
-----------------------------	---------------	---------------	----------



TCR 2018

U : 10⁶ DA

DESIGNATION DES COMPTES	Réel 2016	Réel 2017	Prévu 2018	Réel 2018	TRO(%)	Taux Evolution(%) 18/17
Chiffre d'affaires	3 130	2 248	4 681	3 878	83	73
Variation stocks produits finis et en cours	-359	250	-	2	-	-
Production immobilisées						
Subvention d'exploitation (Transfert de chg de production)						
Production de l'exercice	2 771	2 498	4 681	3 880	83	55
Achats consommés	1 206	454	857	722	84	59
Services extérieurs et autres consommations	837	677	845	810	96	20
Consommation de l'exercice	2 044	1 132	1 702	1 532	90	35
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOIT	727	1 366	2 979	2 348	79	72
Charges de personnel	1 544	1 164	1 855	1 462	79	26
Impôts, taxes et versements assimilés	40	35	32	69	214	96
EXCEDENT BRUT D'EXPLOIT	-857	167	1 092	818	75	389
Autres produits opérationnels	80	22	12	36	298	62
Autres charges opérationnelles	43	37	39	41	105	10
Dotations amortis et aux provisions	480	445	813	507	62	14
Reprise sur pertes de valeur et provisions	4	257	0	509	-	98
RESULTAT OPERATIONNEL	-1 296	-36	252	815	323	
Produits financiers	1	0,89	0	1	-	-30
Charges financières	70	45	95	24	25	-47
VI - RESULTAT FINANCIER	-69	-44	-95	-23	25	
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS	-1 365	-80	157	791	504	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires						
Impôts différés (Variations) sur résultat ordinaires	-265	-43	-	152	-	-
TOTAL PRODUITS ACTIVITES ORDINAIRES	2 856	2 778	4 693	4 426	94	59
TOTAL CHARGES ACTIVITES ORDINAIRES	3 955	2 815	4 536	3 786	83	34
RESULTAT NET ACTIVITES ORDINAIRES	-1 100	-37	157	640	407	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0		0			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0		0			
RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0		0			
Cession inter unités	0		0			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-1 100	-37	157	640	407	-



Actif 2019

Actif	Note	2019 Brut	2019 Amort-Prov	2019 Net	2018 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	7	7 015 268,00	6 890 277,80	124 990,20	178 043,00
Immobilisations corporelles					
Terrains	5	32 041 979,13		32 041 979,13	35 496 993,43
Bâtiments	6	416 588 490,74	400 473 517,55	16 114 973,19	18 826 514,23
Agencement et aménagement de terrains	8	27 040 222,89	26 954 967,75	85 255,14	113 673,51
Installations techniques, matériel et outillage industriels	8	5 571 161 177,26	4 839 576 786,20	731 584 391,06	264 875 989,92
Autres immobilisations corporelles	8	2 614 402 190,84	2 339 374 957,45	275 027 233,39	109 168 394,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	9	8 686 000,00		8 686 000,00	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	10	6 714 500,00		6 714 500,00	8 462 150,00
Impôts différés actif	11	133 339 265,55		133 339 265,55	103 396 230,32
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		8 816 989 094,41	7 613 270 506,75	1 203 718 587,66	540 517 989,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	12	1 379 013 349,92	23 971 157,04	1 355 042 192,88	1 058 265 443,65
Créances et emplois assimilés					
Clients	13	10 169 248 256,24	186 419 391,31	9 982 828 864,93	10 434 999 676,24
Autre débiteurs	14	430 008 266,78	15 529 115,19	414 479 151,59	221 365 287,11
Impôts assimilés	15	205 078 436,16		205 078 436,16	88 543 177,81
Autres créances et emplois assimilés					
Créances sur sociétés du groupe et associés	14	617 139 437,98		617 139 437,98	508 603 886,56
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	16	494 895 862,95		494 895 862,95	624 454 879,78
TOTAL ACTIFS COURANTS		13 295 383 610,03	225 919 663,54	13 069 463 946,49	12 936 232 351,15
TOTAL GENERAL ACTIF		22 112 372 704,44	7 839 190 170,29	14 273 182 534,15	13 476 750 340,28



Actif	Note	2019 Brut	2019 Amort-Prov	2019 Net	2018 Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	7	7 015 268,00	6 890 277,80	124 990,20	178 043,00
Immobilisations corporelles					
Terrains	5	32 041 979,13		32 041 979,13	35 496 993,43
Bâtiments	6	416 588 490,74	400 473 517,55	16 114 973,19	18 826 514,23
Agencement et aménagement de terrains	8	27 040 222,89	26 954 967,75	85 255,14	113 673,51
Installations techniques, matériel et outillage industriels	8	5 571 161 177,26	4 839 576 786,20	731 584 391,06	264 875 989,92
Autres immobilisations corporelles	8	2 614 402 190,84	2 339 374 957,45	275 027 233,39	109 168 394,72
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	9	8 686 000,00		8 686 000,00	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants	10	6 714 500,00		6 714 500,00	8 462 150,00
Impôts différés actif	11	133 339 265,55		133 339 265,55	103 396 230,32
TOTAL ACTIFS NON COURANTS		8 816 989 094,41	7 613 270 506,75	1 203 718 587,66	540 517 989,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	12	1 379 013 349,92	23 971 157,04	1 355 042 192,88	1 058 265 443,62
Créances et emplois assimilés					
Clients	13	10 169 248 256,24	186 419 391,31	9 982 828 864,93	10 434 999 676,21
Autre débiteurs	14	430 008 266,78	15 529 115,19	414 479 151,59	221 365 287,11
Impôts assimilés	15	205 078 436,16		205 078 436,16	88 543 177,81
Autres créances et emplois assimilés					
Créances sur sociétés du groupe et associés	14	617 139 437,98		617 139 437,98	508 603 886,56
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie	16	494 895 862,95		494 895 862,95	624 454 879,76
TOTAL ACTIFS COURANTS		13 295 383 610,03	225 919 663,54	13 069 463 946,49	12 936 232 351,26
TOTAL GENERAL ACTIF		22 112 372 704,44	7 839 190 170,29	14 273 182 534,15	13 476 750 340,39

Passif 2019



TCR 2019

Désignation (en MDA)	2016	2017	2018	Prévu révisé 2019	2019	TRO%	Evolution 19/18 %
Chiffre d'affaires	3 130	2 248	3 878	4 861	4134	85%	7%
Variation stocks produits finis et en cours	-359	250	2	0	321	-	-
Production de l'exercice	2 771	2 498	3 880	4 861	4 455	92%	15%
Achats consommés	1 206	454	722	881	908,96	103%	26%
Services extérieurs et autres consommations	837	677	810	784	1209	154%	49%
Consommation de l'exercice	2 043	1 131	1 532	1 665	2 117	127%	38%
Valeur ajoutée d'exploitation	728	1 367	2 348	3 196	2 338	73%	0%
Charges de personnel	1 544	1 164	1462	2 118	1912	90%	31%
Impôts, taxes et versements assimilés	40	35	69	58	75	130%	10%
Excédent brut d'exploitation	-856	168	818	1 020	350	34%	-57%
Autres produits opérationnels	80	22	36	6	262		627%
Autres charges opérationnelles	43	37	41	73	51	70%	25%
dotations amortis et aux provisions	480	445	507	700	461	66%	-9%
reprise / pertes de valeur et provisions	4	257	509	0	148		-71%
Résultat opérationnel	-1 295	-35	815	253	248	98%	-70%
Produits financiers	1	0,89	1	1	0,17	17%	-83%
Charges financières	70	45	24	168	6,53	4%	-73%
Résultat financier	-69	-44	-23	-167	-6,36	4%	-72%
Résultat ordinaire avant impôts	-1 364	-79	792	86	242	281%	-69%
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			0	0	0		
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaires	-265	-43	152	0	53		-65%
Autres impôts sur les résultats							
Total produits activités ordinaires	2 856	2 778	4 426	4 868	4 865	100%	10%
total charges activités ordinaires	3 955	2 814	3 786	4 782	4 676	98%	24%
Résultat net activités ordinaires	-1 100	-36	640	86	189	219%	-71%
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			-	-	-		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			-	-	-		
Résultat extraordinaire							
cession inter unités			-	-	-		
Résultat net de l'exercice	-1 100	-36	640	86	189	219%	-71%



DESIGNATION DES COMPTES	Note	2019	2018
		Net	Net
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Virements de fonds			
Encaissements reçus des clients		4 597 221 503,45	4 450 842 463,38
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		4 374 995 996,36	3 564 952 497,34
Intérêts et autres frais financiers payés		140 837 696,29	49 760 369,62
Impôts sur les résultats payés			
Autres impôts payés		188 192 787,60	159 515 521,16
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-106 804 976,80	676 614 075,26
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		-106 804 976,80	676 614 075,26
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décassements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		630 240 880,00	25 644 033,33
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		112 379 899,35	
Décassements sur acquisitions d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		-517 860 980,65	-25 644 033,33
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		324 894 405,06	
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		173 536 013,68	310 676 829,56
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		350 000 000,00	
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		501 358 391,38	-310 676 829,56
Incidence des variations de taux de change sur liquidités et quasi-liquidités		155 552,88	603 909,31
Variation de trésorerie de la période (A + B + C)		-123 152 013,19	340 897 121,68
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		616 992 861,20	276 095 739,52
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		493 840 848,01	616 992 861,20
Variation de trésorerie de la période		-123 152 013,19	340 897 121,68
Rapprochement avec le résultat comptable			



DESIGNATION DES COMPTES	2018	2017
	Net	Net
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Virements de fonds		
Encaissements reçus des clients	4 450 842 463,38	2 966 323 240,70
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel	3 724 468 018,50	2 176 746 222,45
Intérêts et autres frais financiers payés	49 760 369,62	44 123 802,96
Impôts sur les résultats payés		
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	676 614 075,26	745 453 215,29
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)		
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	676 614 075,26	745 453 215,29
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	25 644 033,33	31 403 032,51
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		10 424 570,00
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		
Intérêts encaissés sur placements financiers		
Dividendes et quote-part de résultats reçus		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	-25 644 033,33	-20 978 462,51
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissements suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués		
Encaissements provenant d'emprunts		9 393 531,20
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	310 676 829,56	308 932 115,06
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	-310 676 829,56	-299 538 583,86
Incidence des variations de taux de change sur liquidités et quasi-liquidités	603 909,31	744 262,32
Variation de trésorerie de la période (A + B + C)	340 897 121,68	425 680 431,24
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	276 095 739,52	-149 584 691,72
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	616 992 861,20	276 095 739,52
Variation de trésorerie de la période	340 897 121,68	425 680 431,24
Rapprochement avec le résultat comptable		